# القراءات القرانية
# وموقف المفسرين منها

بقلم : د. محمد علي حسن عبدالله*

إن الحديث عن القراءات القرآنية متعدد الجوانب، عن معناها، وعن نشأتها وضوابطها وأثرها العقدي والفقهي، وأثرها في اللغة العربية، وفي كل ناحية من هذه النواحي كتب أكثر من بحث، وفيها أكثر من طاعن فعن معناها ونشأتها كتب المستشرقون لينالوا من مكانة القراءات بل القرآن، وعن قبولها أكثر من رأي للمفسرين، بين قابل ومدافع وبين مرجح ومفضل وبين طاعن وناقد، وعن سند القراءات عند المحدثين بين تواتر وشذوذ، وعن ضوابطها ما بين مكثر ومقل عند علماء القراءات، وعن أثرها الفقهي خلاف طويل بين الفقهاء.

فالحديث عن موضوع القراءات ذو شجون وشجون، وقد اصابتني الحيرة في أيهما أبدأ الرد على المستشرقين أو على المفسرين أو على اللغويين، ورأيت أن

---

(*) الباحث من مواليد الأردن عام ١٩٤٢ م.
درس في كلية الشريعة بالأردن عام ١٩٦٩ م، حصل على الماجستير تخصص تفسير وعلوم قرآن ١٩٦٨ م، حصل على الدكتوراه ١٩٧٣ م، عمل في جامعة طرابلس مدة خمس سنوات ثم في جامعة الملك سعود بالرياض. ناقش عدة رسائل في الدراسات العليا.
يعمل الآن في جامعة الامارات ـ كلية الأداب بالعين.

جانباً واحداً كاف لتناوله بالدراسة والبحث، ولما كان عملي التدريس لعلوم التفسير في الدراسات العليا ومن خلال استقرائي لكثير من كتب التفسير، لفت انتباهي مواقف علماء التفسير من القراءات، ما بين مدافع ومرجح وطاعن، وقد أسهم الطاعنون من المفسرين اسهاماً كبيراً في تغذية المستشرقين في طعنهم بالدين وانهم وإن قالوا ما قالوا عن حسن نية أو عن سوء قصد إلا أن المستشرقين لم يكتبوا بأي حال إلا عن سوء نية وقصد في الطعن في الدين.

من أجل هذا عقدت العزم على الكتابة في هذا الموضوع الذي لم ينل حظه من العناية والرعاية، بيد أن الكتابة في جميع جوانبه تحتاج إلى جهد لست ببالغه في هذا البحث، وأسأل الله أن يعين على التمام لذا تناولت ما تعلق بموقف علماء التفسير من القراءات، تاركاً الحديث عن نشأتها إلى ما كتبه الأستاذ الفاضل الدكتور إبراهيم خليفة ناقداً للمستشرق الماكر جولد زيهر الذي ألف كتابا بعنوان «المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن الكريم» وقد خص فيه موضوع القراءات وأتى باقوال وأهوال في موضوع القراءات ولم تنل من الرد الكافي عند العلماء إلا حين انبرى للرد الدكتور المذكور في كتابة مناهج المفسرين وأتى من الكلام بما لا يزاد عليه، وقد أحسن وأجاد في مذكراته عن القراءات القرآنية.

أما عن موضوع القراءات عند اللغويين فقد طلع علينا كتاب قيم للأستاذ الدكتور إبراهيم رفيده «النحو وكتب التفسير» وبقي الحديث عن جوانب أخرى، منها الجانب الذي أكتب فيه هذا البحث.

## خطتي في البحث :

كنت أطمح للكتابة في موضوع القراءات بين المفسرين وأهل اللغة والمستشرقين ولكن رأيت أن مجال البحث سيطول، لذا اقتصرت على جانب واحد ـ القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها ـ وآمل ان اتعرض للجوانب الأخرى إن شاء الله.

هذا وقد قسمت هذا الموضوع إلى فصلين وخاتمة.

## أما الفصل الأول :

فهو القراءات القرآنية وقسمته إلى ثلاثة مباحث :

**الأول** : معنى القراءات القرآنية.

**الثاني** : نشأتها.

**الثالث** : أركانها.

وقد اقتصرت على هذه المباحث الثلاثة ولم اتعرض للقراء السبعة أو العشرة وحياتهم إذ الحديث عنهم اطالة للبحث عن غير فائدة.

## أما الفصل الثاني :

فهو موقف المفسرين من القراءات القرآنية، واعني بها القراءات المتواترة إذ هي الجديرة بوصف القرآنية اما القراءات الشاذة فلها موضوع آخر نبحثه فيما بعد.

وقد وقع هذا الفصل في ثلاثة مباحث : الطاعنون في القراءات والمرجحون ثم المدافعون، وقد اقتصرت على ذكر أشهر المفسرين في كل مجال.

# الفصل الأول

## القراءات القرآنية

## المبحث الأول

## تعريف القراءات

### معناها اللغوي :

القراءات جمع قراءة، وهي مصدر من قرأ يقرأ قراءة وقرآنا، واسم الفاعل منه قاريء وجمعه قراء.

ويأتي الفعل غير مهموز كقرى ولا يختلف مع الأول في معناه[١].

قال ابن فارس[٢] (قرى) القاف والراء والحرف المعتل اصل صحيح يدل على جمع واجتماع، وإذا همز هذا الباب كان هو والأول سواء. ويطلق لفظ قرأ ويراد منه عدة معان : فإذا قلت : قرأت القرآن معناه لفظت به مجموعاً أي ألقيته، وأقرأت حاجتك إذا دنت، وقرأت الشيء قرآنا إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض.

وإذا قلت : قرأت في الكتاب فمعناه تفقهت فيه، واقرئه السلام أي ابلغه. وبعد هذا يتحدث علماء اللغة عن القرء والحيض والطهر ولا يعنينا استقصاء ذلك والاسهاب فيه.

### معناها الاصطلاحي :

ذكر علماء القراءات تعريفات كثيرة يطول بنا الحديث إذا ذكرناها جميعاً، ونكتفي باشهرها.

(١) انظر تهذيب اللغة ٢٧٢/٩، وقاموس المحيط ٢٤/١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٧٩/٥، ولسان العرب ١٢٣/١.

قال الزركشي : القراءات اختلاف الفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها[1].

أما ابن الجزري فعرفها :

«بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة[2] وهذا التعريف اعتمده كثير من المؤلفين في علم القراءات.

أما الدمياطي فقد اسهب في تعريفه فقال : «القراءات علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والاثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والابدال وغيره من حيث السماع[3].

وهناك من عرف القراءات بأنها مذهب يذهب إليه المقريء وهو وان كان مقصوده ما ذهب إليه العلماء أن مبنى ما ذهب إليه القاريء هو الوحي والسماع إلا أن المستشرقين قد جعلوا من مثل هذه التعاريف مأرباً خبيثاً للصيد في الماء العكر إذ رأوا ان اختلاف القراءات مبناه اختلاف القراء وفق هواهم ومعتقداتهم وراحوا يقيسون اختلاف الأناجيل على اختلاف الروايات في القراءات[4]. ومع كل الأسف فقد وجدنا ممن شايعهم من يذهب إلى مثل أقوالهم. ولعل في تعريف الزركشي ما اجلى هذه الحقيقة وما يبعد هذه الشبهة إذ قال عن القراءات واختلافها : إنها اختلاف الفاظ الوحي.

فهذا التعريف يلقي الضوء على أن مبنى القراءات الوحي النازل من السماء، وقد تبعه علماء القراءات ـ قديماً وحديثاً ـ في تجلية هذه الحقيقة فجاءوا بتعريفات واضحة وناصعة. ففي اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر تعريف للقراءات بانها النطق بالفاظ القرآن كما نطقها النبي ﷺ

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٣١٨.

(٢) ابن الجزري هو الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري وكتابه من أحسن ما ألف في القراءات. توفى سنة ٨٣٣.

(٣) الدمياطي البنا هو محمد بن محمد الدمياطي. توفى سنة ١١١٧.

(٤) انظر أقوال جولد زيهر وغيره في كتاب المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن.

ومثله : تلاوة الفاظ القرآن الكريم كما تلاها المصطفى ﷺ أو كما علمها أو سمعها منه أصحابه وأقرهم عليها[١].

وكلها تعريفات قريبة مما ذكره الزركشي، فاختلاف الفاظ الوحي هي مثل النطق بالفاظ القرآن كما نطقها النبي ﷺ ومثل تلاوة الفاظ القرآن كما تلاها النبي ﷺ.

وصدق الله العظيم : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[٢].

## نشأة القراءات

هذا العنوان الذي يستعمله كثير من المؤلفين عن حسن قصد ويؤكده المستشرقون لغرض في نفوسهم ـ كما سنبينه ـ فيه نظر؛ وذلك ان القراءات المتواترة قرآن لا شك فيه، فقوله تعالى : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ﴿و مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[٣] **بالألف وبدونها** ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ و ﴿ **اهدنا السراط المستقيم** ﴾[٤] بسينها وصادها وكل قراءة قرآنية متواترة، كل ذلك قرآن وهو قديم فلا يقال لقراءة منه نشأت لان ذلك يشعر بالحداثة لبعضها في وقت من الأوقات.

لذا أرى في استعمال المؤلفين المخلصين هذا العنوان تجوزا ـ ان صح التعبير ـ وارى في استعمال المستشرقين له مقصداً خبيثاً، ونحن قد رأينا فيما أومأنا إليه سابقاً من تعريف للقراءات بانها اختلاف ألفاظ الوحي كما قاله الزركشي ـ ما يشير إلى ان القراءة قرآن لا تنفك قرآنيتها عنه ما دامت قد تواترت، فلا يقال لها ناشئة إلا إذا قيل للقرآن ناشئاً، وليس الأمر كذلك فقد نزل الوحي بالقراءة فيما ورد في بعض الفاظه أكثر من قراءة، بل حين بدأ

(١) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٥ وكذلك القراءات القرآنية ص ٦٤.
(٢) سورة النجم، الآيتان (٣ ـ ٤).
(٣) سورة الفاتحة، آية ٣.
(٤) سورة الفاتحة، آية ٤.

نزول الوحي بدأها بأول كلمة في أول سورة نزلت وهي (اقرأ) ففيها قراءتان متواتران الأولى هي قراءة الجمهور بهمزة ساكنة، والثانية قراءة عاصم بحذف الهمزة (اقرا يقرا كسعى يسعى)[1]، وانه لامر يسترعى الانتباه ان تكون أول كلمة في أول سورة نزلت كلمة اقرأ وان يكون القرآن والقراءات مشتقاً من مشتقاتها.

بعد هذا التمهيد أرى أن الحديث عن مصدر القراءات هو الحاسم لكثير من الشبه والاضاليل التي يتمسك بها المستشرقون والتي كان لأقوال بعض المفسرين وبعض العلماء قدر غير يسير في الأسهام في مد اولئك الملحدين بشيء من اسباب الضلالة من غير قصد منهم رحمهم الله إلى شيء من ذلك بطبيعة الحال، ولكنهم رحمهم الله لما لم يلزموا جانب الحيطة والحذر واقصى غايات الحذر في هذا الأمر الجلل فقد امدوا من حيث لا يشعرون من في قلبه مرض واستعداد طبيعي لاتخاذ كل شاردة وواردة من القول صيداً ثميناً وفرصة ذهبية للنيل من مقدسات هذه الأمة وقرآنها.

اقول : ان المصدر الوحيد للقراءات إنما هو الوحي النازل من السماء إلى النبي ﷺ الذي بلّغه بكل دقة وبكل حركة إلى اصحابه الكرام، فكان يقرئهم اياه كما انزل كما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يقرئهم العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل [2] فاذا ما علمهم القرآن فاتقنوا تلاوته احب أن يسمعه منهم توثيقاً» لما سمعوه عنه.

روى البخاري ومسلم عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : قال لي رسول الله ﷺ : «**اقرأ علي القرآن**» قلت يارسول الله اقرأ عليك وعليك انزل، قال : «**اني احب ان اسمعه من غيري**»، فقرأت عليه سورة النساء . . . . . حتى إذا جئت إلى هذه الآية ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾.

---

(١) ورد في كتب القراءات أنها قراءة متواترة وسبعية.

(٢) والحديث صحيح واورده القرطبي في جامعه جـ ١/ ٣٩.

قال : حسبك الآن، فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان[١] .

فالنبي ﷺ كان يتعهد اصحابه بتعليم القرآن وحفظه حتى اصبحت صدورهم سجلاً لما نزل من الحق وربما علم النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ بعض اصحابه قراءة لم يسمعها بعض الصحابة فيقرأ بعضهم القرآن على القراءة التي سمعها ويقرأ آخر على قراءة غيرها سمعها من النبي ﷺ فيسمع أحدهما الآخر فينكر عليه عدم سماعه لها من الرسول ﷺ.

ففي البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول : «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة النبي ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت اساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم ثم لببته بردائه أو بردائي، فقلت من أقرأك هذه السورة؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ قلت له : كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ اقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها فانطلقت اقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله : إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها وأنت اقرأتني سورة الفرقان فقال رسول الله ﷺ : «**ارسله ياعمر، اقرأ يا هشام**» فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها، قال رسول الله ﷺ هكذا انزلت ثم قال رسول الله ﷺ «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه**»[٢] .

وروى مسلم «عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة انكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ فقلت : ان هذا قرأ قراءة انكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ، فحسن النبي ﷺ شأنهما[٣] . . . » الحديث.

---

(١) رواه البخاري ومسلم والآية من سورة النساء، آية ٤ .

(٢) (٣) هذه الأحاديث صحيحة بل وصفها السيوطي بانها متواترة، أنظر البخاري ٦/١٠٠ ومسلم ٢/٢٠٢ وابو داود ٢/١٠١ والترمذي ١/٦١.

فمن حديث عمر وهشام رضي الله عنهما ـ يتبين لنا ان تعدد القراءات سببه واحد هو أن رسول الله ﷺ اقرأ كلاً منهما تلك القراءة كما انزلت من عند الله تعالى.

ومن حديث أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ أن عدد القراءات ثلاث وكلها حسنها رسول الله ﷺ لأنها متلوة من الوحي، جعلها الله من باب التهوين والتسهيل على أمته.

يقول الشيخ الزرقاني ـ رحمه الله ـ ثم إن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قد اختلف اخذهم عن رسول الله ﷺ فمنهم من اخذ القرآن عنه بحرف واحد ومنهم من أخذه عنه بحرفين ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك اخذ التابعين عنهم واخذ تابعي التابعين وهلم جرا، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها) [1].

إذن فالأمر في تعدد القراءات أمر اخذ ونقل من الوحي فلا يجوز لمسلم ان يعزو أية قراءة لغير ذلك، كما صنع المستشرق (جولد زيهر) وغيره من المستشرقين الذين عزوا القراءات إلى القارئين الذين مارس كل واحد منهم القراءة القرآنية ليصحح القرآن وان القارىء يقرأ القرآن وفق ما يحتمله الرسم القرآني الخالي من النقط والشكل.

يقول جولد زيهر (وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات ـ أي في القراءات ـ إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط. بل كذلك في حالة تساوى المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الاصيلة ما يحدده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذن فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحّد القالب من

(١) مناهل العرفان جـ١/٤٠٦.

الحروف لم يكن منقوطاً اصلاً، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه [١].

وقد ارجع الدكتور عبدالعال سالم أساس هذا الزعم إلى الزمخشري وقال إن مصدر الوحي لهذا المستشرق جولد زيهر إنما هو الزمخشري الذي قال بخطأ ابن عامر في قراءته للآية القرآنية [٢].

فقد زعم الزمخشري أن الذي حمل ابن عامر على قراءته أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء فالسبب هو الرسم ونحن إذ نضع في الاحتمال أن يكون للزمخشري أثر في قول زيهر إلا أننا نجزم أن مراد كل منهم يختلف عن الآخر إذ يهدف زيهر للوصول إلى قياس تعدد القراءات على تعدد الأناجيل وهذه خطيئة ما نظن ان الزمخشري يقع في مثلها.

هذا وقد تصدى للرد على جولد زيهر كل من :

١ ـ الدكتور إبراهيم خليفة في كتابه (مناهج التفسير) وهو أجود الكتب وافضلها.

٢ ـ الدكتور عبدالفتاح شلبي في كتابه (رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات).

٣ ـ الدكتور عبدالصبور شاهين في كتابه (تاريخ القرآن).

٤ ـ الدكتور عبدالعال مكرم في كتابه (اثر القراءات في الدراسات النحوية).

٥ ـ الشيخ محمد طاهر الكردي في كتابه (تاريخ القرآن) في الفصل الرابع الرد على الافرنج القائلين باستنباط القراءات من الرسم.

٦ ـ الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه (القراءات في نظر المستشرقين والملحدين).

٧ ـ الدكتور لبيب سعيد في كتابه (المصحف المرتل).

٨ ـ الدكتور عبدالوهاب حموده في كتابه (القراءات واللهجات).

(١) مذاهب التفسير ص ٨.

(٢) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٢٥.

وفي ضوء دراسة هذه الردود يمكن ايجازها في الأمور الآتية :

**أولاً** : ان الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على خط المصاحف والكتب[1]، ثم إن القراءات وجدت قبل مرحلة تدوين المصاحف وكتابتها وبعد تدوينها كانت في البداية غير منقوطة ولا مضبوطة ومع ذلك كانت القراءات معروفة ومنتشرة وكانوا يقرأون الآيات حسب السماع والرواية لا حسب الرسم والكتابة.

**ثانياً** : لو كانت القراءة تابعة للرسم لصحت كل قراءة يحتملها رسم المصحف ولكن الأمر على غير ذلك فان بعض ما يحتمل الرسم صحيح مثل (فتبينوا) في قول الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[2] . . الآية.

وبعضه مردود مثل قراءة حماد الرواية : (اباه).

في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾[3] . . الآية، وكذلك قراءة : «تستكثرون» في قوله تعالى : ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾[4] وهذه وتلك قراءة منكرة بالاتفاق فليست من السبع ولا الاربع عشرة ولو كان مجرد الخط كافياً لاعتمدت».

وعلى مثل هذه القراءة المكذوبة اعتمد جولد زيهر في الاستدلال على قضيته الباطلة ودعواه الخبيثة ضد القرآن الكريم.

**ثالثاً** : لقد ثبت بالتاريخ الصحيح أننا لا نزال نرى الكثير من المقرئين

---

(١) النشر ١/٦.
(٢) سورة الحجرات ٦.
(٣) سورة التوبة، ١١٤.
(٤) سورة الأعراف، ٤٨.

حتى يومنا هذا يعطون تلاميذهم بعد أن يتموا حفظه على أيديهم اجازة تتضمن سند التلقي المتصل عنهم إلى النبي ﷺ وان كثيراً من الاسانيد الصحيحة المتصلة مدونة محفوظة في كتب القراءات فما ينكر هذا إلا جاهل أو مكابر.

كذلك إذا نظرنا إلى الأمصار الإسلامية وجدنا أن كل مصر التزم قراءة قارىء بعينه مع احتمال رسم المصحف لهذه القراءة وان القراء انتشروا في الامصار ليعلموا الناس قراءة القرآن ايمانا منهم بأن المصحف وحده لا يغني شيئاً في مجال القراءة وبخاصة أنه مجرد من النقط والشكل.

يقول الشيخ الزرقاني «لذلك اختار عثمان حفاظاً يثق بهم وانفذهم إلى الاقطار الإسلامية واعتبر هذه المصاحف اصولا ثواني مبالغة في الأمر وتوثيقاً للقرآن ولجمع كلمة المسلمين فكان يرسل إلى كل اقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب، روى أن عثمان ـ رضي الله عنه ـ أمر زيد بن ثابت أن يقرىء بالمدني وبعث عبدالله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن شهاب مع الشامي، وابا عبدالرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبدالقيس مع البصري [١].

فلو كان الاعتماد على المصحف، فلم كلف امير المؤمنين نفسه بارسال أولئك القراء إلى تلك الامصار وملاحظة ان اختيار القاريء كان مبنياً على موافقة قراءته لرسم المصحف المرسل إلى تلك البلد، وهذا يؤكد على أن دعامة قراءة القرآن هو التلقي والرواية.

وإذا كان للمستشرقين عذرهم في تعصبهم للباطل وحقدهم الدفين ضد الإسلام ومبادئه فما عذر من جاراهم من المسلمين وقال: بأن القراءات القرآنية منشؤها الخط العربي حسب رسمها في المصحف العثماني ومن هؤلاء الدكتور علي عبدالواحد وافي [٢]، وتبعه في ذلك الدكتور طه حسين في صورة

(١) المناهل ١/٩٦، ٣/٣٩٧.

(٢) كتابة فقه اللغة ص ١١٩.

أكثر بشاعة وأشد خطراً إذ هو ينكر على المعتقد بشرعية القراءات وأنها ليست من الوحي وانما مصدرها اللهجات واللغات، يقول : والحق ان ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير وليس منكرها كافرا ولا فاسقاً ولا مغتمزا في دينه وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها[1]. وقد نهج الدكتور محمد عبدالسلام كفافي نهج طه حسين فيقول: وهناك سبب قوى لظهور القراءات لأن مصحف عثمان كتب بغير نقط ولا شكل[2].

والحق الذي لا يمارى فيه ان القراءات سنة متبعة نقلت بالرواية والمشافهة من في رسول الله ﷺ وهي قرآن لا تنفك عنه ولا هي مغايرة له بل هي الفاظ مختلفة نزل بها الروح الأمين بعرضات متعددة. ولم تكن القراءات وليدة خط أو رسم أو عدم شكل وضبط لكتاب الله تعالى ومن يقول بهذا فهو ضال مضل لسوء نيته وخبث قصده سواء كان (جولد زيهر) أو من سار على دربه والذي يمعن النظر في كلام زيهر مثلاً يجد له ابعاداً واهدافاً يرمى من ورائها :

إن الأمة الإسلامية قد اعتمدت في أخذ كتاب ربها على مثل ما اعتمد عليه غيرها من النقل من الصحف المكتوبة والقراءة من الخط والرسم فوقعت لذلك وبسبب تجرد هذا الخط من أول الأمر من الشكل والنقط في كثير من التحريف والتصحيف في القرآن حيث قرأها كل بحسب ما اتفق له من الفهم وما رآه من صحة المعنى ـ يقول الدكتور عبدالفتاح شلبي : يظهر أن هؤلاء أجروا القرآن الكريم مجرى ما وقع من التصحيف من كلام العرب شعراً أو نثراً فقد صحف الفيض بن عبدالحميد في حلقة يونس إذ انشد بيت ذي الاصبع :ـ

عذير الحي من عدوا ن كانوا حيّة الأرض

فقال الفيض : كانوا جنة الأرض بالجيم والنون [3].

وحدّث قاسم بن اصبع قال: لما رحلت إلى المشرق نزلت القيروان

(١) الأدب الجاهلي ص ٩٦.

(٢) في علوم القرآن، دراسات ومحاضرات ص ١٠٧.

(٣) كتاب التصحيف للعسكرى ص ١٣ وما بعدها.

فأخذت عن بكر بن حماد فقرأت عليه يوماً حديث النبي ﷺ أنه قدم عليه قوم من مضر مجتابي النمار فقال: «إنما هو مجتابي الثمار» فقلت: إنما هو مجتابي النمار هكذا قرأته على كل من لقيته بالاندلس والعراق. فقال لي: قم بنا إلى ذلك الشيخ كان في المسجد فإن له بمثل هذا علما، فقمنا إليه، وسألناه عن ذلك فقال: «انما هو مجتابي النمار، وهم قوم كانوا يلبسون الثياب مشققة جيوبهم أمامهم والنمار جمع نمرة[١].

ولنا أن نتساءل إذا كان العلماء قد وقفوا بالمرصاد لما روى هؤلاء وهم ائمة فماذا ترى أن يكون موقفهم بجانب كتاب الله الكريم والمصحفين فيه وهم المدققون في روايته وكانوا القوامين عليه ومن حفظته، ثم هم الذين وقفوا جهودهم على سدانته»[٢].

إن زيهر وأمثاله يعلمون أن القراءات ليست تصحيفاً وإنما هي قرآن وجدت في زمن التشريع ونزلت وانقطعت بنزول الوحي وانقطاعه ولكنهم يقصدون شيئا آخر ندركه من كلام العالم اللاهوتي (ابيترفيرتفلس) (من أن كل امريء يطلب عقائده في هذا الكتاب المقدس وكل امريء يجد فيه على وجه الخصوص ما يطلبه» فكل تيار فكري بارز في التاريخ الإسلامي زاول الاتجاه إلى تصحيح نفسه على النص المقدس وإلى اتخاذ هذا سندا على موافقته للإسلام بمطابقته لما جاء به الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبهذا وحده كان عليه ان يدعي لنفسه مقاماً وسط هذا النظام الديني وأن يحتفظ بهذا المقام، وكلامه هذا ينطوي على أمرين فاضحين :

**أولهما :** أنه وصف الإنجيل بالقداسة وساوى بينه وبين القرآن، وكل من يحترم العقل ويعرف له حقه على العقلاء يعرف أن بين القرآن وبين الإنجيل بونا عظيما وشأوا قصيا في هذا المضمار فالأناجيل حرفت وغيرت باعترافهم هم، وفي آخر صيحة للحق أن

(١) رسم المصحف والاحتجاج في القراءات نقلاً عن نفح الطيب ١/٣٤٥.
(٢) المرجع السابق ٢٤ ـ ٢٥.

الموسوعة الأمريكية قد اوردت الوضع والتحريف لنصوص الديانة اليهودية والنصرانية على حد سواء.

**ثانيهما** : أما دعوى أن كل امريء يستطيع وضع النص أو قراءته على وجه يؤيد بدعته ونحلته فهو باطل وذلك أن جولد زيهر نفسه يرى أن من القراءات ما هو متواتر مقطوع بصحته، وهذه القراءات المتواترة لا يعني بحال أن يعتمدها الناس بل الرسول ﷺ نفسه تلقاها بالوحي واخبرنا ان القرآن انزل على سبعة أحرف، إذن فكل صحابي كان يقرأ على حرف من الحروف التي تلقاها عنه، وقراءة هذا أو ذاك، واختلاف هذا مع ذلك لم يكن له أثر بل الكل متبع لا مبتدع، انظر إلى كلام الصحابة أقرأنيها رسول الله، وانظر إلى إقرار الرسول ﷺ لقراءة هشام حين اختلف مع عمر (هكذا انزلت) وإلى إقراره قراءة عمر (هكذا انزلت)، فاختلاف القراءات كان قديماً ولكنه اتباع لا ابتداع ومظاهر الاختلاف في القراءات اصدق امارة على كمال الاعجاز ونصوع المسحة الإلهية الحكيمة على كل كلمة من كلام هذا الكتاب المعجز، إن كان ثمة غير هذا فليحدثنا به فإذا لم يجد لتفسير هذه الظاهرة فرضا آخر تقبله العقول لا في جوف الأرض ولا فوق أديم السماء لكونه من المستحيلات التي لا توجد إلا في تصوير أوهام الحاقدين وجهلة المستكبرين فإنّا نقول له ولأمثاله إن مسألة تعدد القراءات الثابتة من عند الله تعالى لا تجافي أبداً حقيقة توحيد النص القرآني[1].

## أركان القراءات

يجدر التنويه لأمرين :

**أولهما** : أن ركن القراءة الوحيد هو صحة السند لا غير وأن اضافة

---

[1] مناهج المفسرين ص ٦٣ وما بعدها نقلناه بتصرف.

الركنين الأخيرين لم تأت إلا في وقت متأخر كما ذكره الافغاني في تحقيقه لكتاب حجة القراءات لابي زرعة وقد وصف الصفاقسي اشتراط غير صحة السند بأنه قول محدث لا يعول عليه.

**ثانيهما** : أن علماء القراءات خلطوا بين الركن والشرط وهو خلط غير مقصود به ما يقصده الأصوليون في التمييز بينهما، فعلماء القراءات يعنون بالركن الشرط أو العكس وهم على أية حال لا يقصدون به إلا التعبير عن الأمور الثلاثة إن شئت سميتها أركاناً أو شروطا وهي مثل اطلاق السبب على العلة والعلة على السبب دون قصد في التدقيق والتحقيق في الفارق بينهما.

بعد هذا التنويه والتنبيه نقول إن كان الحديث عن القراءات ومعناها قد كثر فيه الخلاف والاختلاف بين ائمة هذا العلم فإن الحديث عن اركانها أو شروطها اكثر خلافا، فاكثرهم يشترط لقبول القراءة اركاناً ثلاثة ومنهم من يكتفي بركنين ومنهم من يقتصر على ركن واحد، والقائلون بالأركان الثلاثة يتفاوتون في الأخذ بكل ركن منها، وسأضع بين يديك هذه الأركان كما نظمها أحد أئمة هذا الشأن شعراً فقال :

فكل ما وافق وجه نحوي ... وكان للرسم احتمالا يحوى
وصح اسناداً هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن اثبت ... شذوذه ولو انه في السبعة [1]

فهذه هي الأركان الثلاثة وسأبدأ بذكر أهمها بل المجمع على اشتراطه ألا وهو :

## ١ ـ صحة السند :

هذا أول الأركان المعتبرة بل هو الذي يستهل به العلماء حديثهم عن أركان أو شروط القراءات.

---

(١) من منظومة ابن الجزري في كتابه النشر.

فابن مجاهد شيخ هذه الصنعة إذ هو أول من سبع السبعة : قد قال : «والقراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقينا وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه [1]» فلا يمكن اعتبار للقراءة القرآنية إلا إذا كانت قد اخذت بطريق التلقي والمشافهة وهذا ما يؤكده في موضع آخر إذ يقول : «فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين واجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار».

فابن مجاهد يشترط لقبول القراءة صحة السند وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء المحققين كابن شنبوذ والإمام أبو الحسن البغدادي وابن خالويه ومكي بن أبي طالب والإمام الكواشي والإمام أبو شامة [2].

ولم يشذ عن إجماع هؤلاء العلماء إلا محمد بن الحسن بن يعقوب المتوفى سنة ٣٥٤هـ.

فانه لم يشترط السند واكتفى بقبول القراءة بشرطين موافقة الرسم وموافقة اللغة العربية واسقط صحة السند وفي ذلك يقول ابن الجزرى : وله «اي المذكور» اختيار في القراءة رويناه في الكامل وغيره رواه عنه أبو الفرج الشنبوذي ويذكر عنه أنه كان يقول : إن كل قراءة وافقت المصحف ووجها في العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند [3].

والحق أن : هذه هفوة من الهفوات التي لا يرتضيها شرع ولا عقل وهي من أفسد الأقوال، فالقراءات قد تزداد وتنقص وفق احتمال موافقتها للغة أو للرسم القرآني، وبالتالي فهي وفق هوى واجتهاد ائمة اللغة.

---

(١) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف ص ٤٩.

(٢) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لابي شامة ص ١٨٠ والابانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص ٥١ والنشر ١/٩.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري جـ ٢/١٢٤.

## ٢ ـ موافقة القراءة للرسم العثماني :

وقد ذهب كثير من العلماء المتأخرين إلى اعتبار هذا الشرط وقد ذكره أبو الفرج الشنبوذي أول الشروط المعتبرة إذ يقول : إن كل قراءة وافقت المصحف ووجها في العربية فالقراءة بها جائزة.

ويفهم مما ورد في كتاب السبعة في القراءات عدم اشتراطه إذ يقول : فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعلم القراءات المنتقد للآثار فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين [١].

فهذا الكلام يدلنا على شرطين لا ثالث لهما : وهما صحة السند وموافقة العربية وذهب إلى ذلك الإمام أبو الحسن البغدادي شيخ القراء بالعراق فأسقط موافقة القراءة للرسم العثماني.

وقد توسع بعض العلماء في موافقة القراءة للرسم القرآني، فرأى احتمال الموافقة كافياً، بل توسع بعضهم فرأى موافقة القراءة للرسم وحده وان لم تتواتر. ونحن إذ نرد القراءة التي لم توافق الرسم إلا أننا لا نقبلها لمجرد موافقتها الرسم.

## ٣ ـ موافقة القراءة للغة :

ابتدأ بذكره صاحب النشر فجعله أول الشروط وثنى بذكره مكي بن أبي طالب والإمام الكواشي وجعلاه ثاني الشروط بعد صحة السند، وقد قيد كل منهم هذا الشروط بقيد يختلف عن الآخر، فبينما يكتفي الكواشي بشرط موافقة القراءة للغة لأي وجه من الوجوه، نرى مكي بن أبي طالب يشترط أن يكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً. وذهب أبو الفرج الشنبوذي إلى تأييد رأي الكواشي في التساهل والاكتفاء بموافقة القراءة لأي وجه من

(١) كتاب السبعة في القراءات ص ٤٥.

الوجوه اللغوية سواء اكان الوجه فصيحاً مجمعاً عليه أم كان مختلفا فيه اختلافا لا يضير مثله كما يقولون[1] .

## نظرة في الأركان :

لو تأملنا هذه الأركان لوجدناها أركاناً تخضع لاستقراء العلماء واستنباطهم فمنهم من جعلها ركناً واحدا ومنهم من جعلها ركنين مع اختلاف في تحديد الركنين ومنهم من جعلها ثلاثة أركان. ومنهم من اكتفى بصحة السند ومنهم من أضاف إليه الموافقة للرسم ومنهم من أضاف الموافقة للغة، وفي كل شرط خلاف، ففي السند: من العلماء من ذهب إلى اشتراط التواتر ومنهم من اشترط الشهرة ومنهم من اكتفى بصحة السند ولو نقل آحادا.

وفي موافقة الرسم : منهم من اشترط الموافقة تحقيقاً ومنهم من قبلها ولو تقديراً ومنهم من اضاف ولو احتمالاً وفي موافقة اللغة كلام استوفيناه في موضعه.

والذي لا شك فيه بل المجمع عليه هو صحة السند بل أرى أنه الركن الوحيد الذي ينبغي أن يقتصر عليه، والذي اعنيه بصحة السند ليس مجرد الصحة بل التواتر، ذلك لأن القرآن كله متواتر لا يشك في ذلك مسلم من المسلمين، وقراءته يتعبد بتلاوتها المؤمنون، وقراءاته المختلفة لا ضير بالاكتفاء ببعضها لأنها كلها قرآن فارجلكم من قوله تعالى : ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[2] قرآن، وأرجلكم بالكسر في نفس الموضع قرآن، (ومالك يوم الدين) ان قرأت بهذه القراءة قرآن، وملك يوم الدين قرآن، ان شئت قرأت بهذه أو بتلك. فالقراءة قرآن يتعبد بتلاوتها فلا بد من تواترها لأثبات قرآنيتها.

أما القراءة التي لم تتواتر سندا فلا تعتبر قراءة مهما أضفت إليها من معايير

---

(١) كتاب النشر جـ ١/ ٤٤ غاية النهاية ٢/ ١٢٤.

(٢) كتاب النشر /١

وشروط وقد أخطأ من حكم بقرآنيتها إذا وافقت الرسم ووافقت اللغة، وانزلها منزلة التواتر.

ان التواتر لا يكون إلا بالسند الذي يرويه جمع عن جمع... الخ إذا وضح عندنا صحة اعتبار تواتر السند فلا ضير علينا في الركنين الأخيرين، لأنه لم يثبت لدينا أن قراءة من القراءات المتواترة قد خالفت الرسم القرآني، أو خالفت العربية، ودع عنك ما يقال إن بعض القراءات القرآنية المتواترة قد خالفت العربية كما زعموا في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1]، بالكسر أو قراءة «فتوبوا إلى بارئكم» بالتسكين فان كلام النحاة الذين خالفوا كلام القراء لا يستند إلى دليل ولست في مجال الرد عليهم فان الكلام في ذلك يطول.

اعود لأقول ان شرط القراءة أو ركنها ـ كما يقول بعض العلماء ـ هو صحة السند وتواتره، ولا ثاني له والله أعلم.

ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني ـ والشرط الأساسي كما يظهر للمتأمل هو الأول (أي صحة السند أما الثاني والثالث فالغالب أنهما أضيفا ليتكون من الثلاثة ما ينطبق تمام المطابقة على القراءات العشر المعروفة.

ثم أضاف أن أول وأشهر من عرف عنه اشتراط الشروط الثلاثة هو (مكي بن أبي طالب) الذي عاش في المائة الخامسة للهجرة منذ قال: «والقراءات الصحيحة ما صح سندها إلى رسول الله ﷺ وما صح وجهها في العربية ووافقت خط المصحف وشاع هذا القول بعده حتى تبعه على ذلك بعض المتأخرين ومشى عليه ابن الجزرى في نشره وطيبه واستنكرت الجمهرة ذلك. حتى قال الصفاقسي وهذا قول محدث لا يعول عليه[2].

اقوال العلماء في تواتر السند:

لست بدعا في اشتراط التواتر في السند فقد قال بذلك علماء اذكر منهم

(١) سورة النساء، آية ١.

(٢) في مقدمة تحقيق حجة القراءات لأبي زرعة تحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني

على سبيل المثال لا الحصر :

ابن عبدالبر - ابن عطيه - ابن تيمية - النووي - الأوزاعي - السبكي - الزركشي - ابن الحاجب

وأعجب من قول ابن الجزري إذ أنه كان يقول بالتواتر ثم عدل عنه كما صرح بذلك بقوله (ولقد كنت قبل اجنح إلى هذا القول)[1] يعني اشتراط التواتر في القراءة.

وما أقوى البرهان الذي ساقه النيسابوري في كتابه «غرائب القرآن ورغائب الفرقان. . .» قال : القراءات السبع متواترة يعني أن ثبوت التواتر بالنسبة إلى المتفق على قراءته من القران كثبوته بالنسبة إلى كل من المختلف في قراءته ولا مدخل للقاريء في ذلك إلا من حيث إن مباشرته لقراءته أكثر من مباشرته لغيرها حتى نسبت إليه، وإنما قلنا إن القراءات متواترة لأنه لو لم تكن كذلك لكان بعض القرآن غير متواتر (كملك - ومالك) ونحوهما إذ لا سبيل إلى كون كليهما غير متواتر فان أحدهما قرآن بالاتفاق وتخصيص أحدهما بأنه متواتر دون الآخر تحكم باطل لاستوائهما في النقل فلا أولوية فكلاهما متواتر.[2]

## الطاعنون في القراءات

المفسرون بين طاعن ومرجح ومدافع عن القراءات، وشرعت بذكر الطاعنين لأن موقفهم من القراءات مبنى عليه موقف المدافعين الذي يدفعون الهجوم بعد وقوعه، ولأن أول طاعن في القراءات هو صاحب التفسير الكبير جامع البيان في تأويل آي القرآن الذي كان لكتابه الأولوية في التفسير زماناً وفناً كما قال أستاذنا الشيخ الذهبي، من أجل هذا بدأت بذكر الطاعنين وأبدأ بأولهم وهو الإمام ابن جرير الطبري.

---

(١) النشر ١/١٣.

(٢) مقدمة غرائب القرآن للنيسابوري.

## أولاً : الإمام ابن جرير الطبري

قال الإمام النووي في وصف تفسير ابن جرير : (أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثله)[١] .

وقال الخطيب البغدادي هو إمام يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عارفاً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها ناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم.

هذه لمحة موجزة عنه ولا يعنينا الإسهاب في ذلك فنتكلم عن المطلوب فنقول :

موقفه من القراءات : كنت متريثاً في إصدار حكم طعن ابن جرير في القراءات بل كنت متهيباً في ذلك، وقلت في نفسي وهل من هو مثلي ينقد اماماً من الأئمة وعلماً من أعلام التفسير مثل ابن جرير الطبري الذي ذاع وشاع صيته في الآفاق في علوم التفسير وعلم القراءات بالذات. ومما ساهم في حيرتي موقف العلماء المعاصرين وأخص استاذنا المرحوم محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون، فقد ذكر عن الطبري موقفه من القراءات فقال (كذلك نجد ابن جرير يعنى بذكر القراءات وينزلها على المعاني المختلفة وكثيراً ما يرد القراءات التي لا تعتمد على الأئمة الذين يعتبرون عنده وعند علماء القراءات حجة، والتي تقوم على أصول مضطربة مما يكون فيه تغيير وتبديل لكتاب الله، ثم يتبع ذلك برأيه في آخر الأمر مع توجيه رأيه بالأسباب، فمثلاً عند قوله تعالى في الآية، (٨١) من سورة الأنبياء : ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾.

---

(١) معجم البلدان جـ ١٨/٤٢.

يذكر أن عامة قراء الأمصار قرأوا (الريحَ) بالنصب على أنها مفعول لسخرنا المحذوف وان عبدالرحمن الأعرج قرأ (الريحُ) بالرفع على أنها مبتدأ ثم يقول : والقراءة التي لا استجيز القراءة بغيرها في ذلك ما عليه قراء الأمصار لاجماع الحجة من القراء عليه. ولقد رجع السبب في عناية ابن جرير بالقراءات وتوجيهها إلى أنه كان من علماء القراءات المشهورين، حتى انهم ليقولون عنه : إنه ألف فيها مؤلفاً خاصاً في ثمانية عشر مجلداً، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلل ذلك وشرحه، وإذا اختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور، وان كان هذا الكتاب فقد وضاع بمرور الزمن ولم يصل إلى أيدينا، شأن الكثير من مؤلفاته[1] .

فوصف الطبري لنفسه ومنهجه وارتضاء شيخنا الذهبي لموقفه دون تعليق قد ورط كثيراً من الأوساط العلمية وبقيت هذه النظرية أو النظرة عن الطبري كذلك ولم يتناوله أحد بالتعليق. وكما ساهم استاذي في حيرتي ساهم كذلك تلميذي الذي اشرفت عليه في رسالة الماجستير (القراءات القرآنية) . . . . وقد ذهب الطالب إلى اعتبار ابن جرير من المرجحين ونوقشت الرسالة من اللجنة العلمية المختصة في علم القراءات وأقرت هذه المعلومة بأن ابن جرير من المرجحين. ولكن هذه الحيرة والهيبة بدأت تتبدد وبدأت غيومها تنقشع وبدأت الرؤية تتضح شيئاً فشيئاً لأمور منها :

١ ـ دفعني الشك في موقف الطبري إلى مواصلة البحث فأشرت إلى طلبتي باستقصاء كتاب الطبري في التفسير، فوجدت أن الصورة الحقيقية لموقفه هي الطعن وليس الترجيح كما ذهب إليه صاحب الرسالة في القراءات.

٢ ـ كتابة أحد الباحثين واصداره كتاباً كاملاً بعنوان (دفاع عن القراءات في مواجهة الطبري المفسر)، فازداد بذلك موقفي صلابة لوجود من يرى أن الطبري طاعن.

٣ ـ وثالثة الأثافي كانت في العثور على مخطوطة في علم القراءات للإمام

---

(١) التفسير والمفسرون.

السخاوي، والمخطوطة في طريقها للطباعة بتحقيق زميلنا في جامعة الإمارات، وفي هذه المخطوطة تنبيه من السخاوي وتحذير من طعن ابن جرير الطبري في القراءات.

يقول السخاوي[١] : قال لي أبو القاسم الشاطبي، اياك وطعن ابن جرير على ابن عامر. أما ابن الجزري فقال عن طعن ابن جرير وهو أول من نعلمه أنكر هذه القراءة المتواترة وغيرها من القراءات الصحيحة ثم قال : وركب هذا المحظور ابن جرير وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير.

لقد كان لأقوال هؤلاء الأئمة الأعلام في علم القراءات أكبر الأثر في شد العزم في متابعة ومواصلة البحث.

٤ ـ واخيراً فقد عقد مؤتمر ـ عام ١٩٨٩ ـ لمنظمة الثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية وقد تناول هذا المؤتمر «الطبري كشخصية تراثية في التفسير والتاريخ والعلوم الإسلامية»، وقد رشحت من قبل الجامعة لذلك، ولظروف ـ لم أتمكن من حضور المؤتمر، ولكني طرحت ورقة عمل كما يقولون تشمل موقف الطبري من القراءات، وقد كان الكثير مؤيداً لما ورد والأقل متريثاً وأقل القليل معارضاً، فاستأنست للصدى العلمي الصادر عنهم.

هذا وبعد كتابة هذه المقدمة أفادني أستاذي الدكتور مازن المبارك أنه ناقش رسالة قيمة في جامعة قطر وهي بعنوان (الطبري قارئاً) وأفاد بأنها على جانب عظيم من الأهمية ولكني لم أطلع عليها بعد ومن يدري فلعل هناك من كتب (وفوق كل ذي علم عليم).

بعد هذه المقدمة نقول : لقد سبق وأن تعرضنا لضوابط القراءات ورجحنا أن الضابط الوحيد هو صحة السند ورأينا أن الضابطين موافقة الرسم

---

(١) من مخطوطته في القراءات ورقه ١٠٠.

وموافقة اللغة لا يعتبران في قبول القراءة ورفضها. فقد توافق القراءة الرسم ولا تعتبر، وقد توافق اللغة ولا تقبل ما دامت القراءة لم يصح سندها.

فإذا تواتر السند أصبحت القراءة قرآناً لا مجال لردها وفي هذه الحالة لن تخالف رسماً ولن تخالف لغة لأن قواعد اللغة تصحح وفقاً للقرآن ولا تصحح هي القرآن.

ان غالب الطاعنين في القراءات يرتكزون في طعنهم على قواعد اللغة والطبري حين طعن في القراءات ارتكز على نفس ما ارتكزوا عليه، فيرفض أو يرجح وفق قواعد اللغة احياناً كثيرة أو وفق ما يتراءى له من المعنى.

أما القراءات التي تخالف الرسم فيرفضها وهو محق في ذلك لأنها مخالفة للرسوم كما يقول. ويتراءى لي أن موقف الطبري من القراءات يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام :

**أولهـــا :**

طعنه في القراءات التي لا توافق قواعد لغوية حسب نظره وهو في موقفه هذا يوافق بعض النحاة في ردهم لبعض القراءات المتواترة.

وهاك طائفة من القراءات القرآنية التي ردها ابن جرير وبرر رفضها تبريراً لغوياً ونحن إذ نؤيده في رده ورفضه للقراءات الشاذة فاننا نخطئه في رده للقراءات المتواترة والتي قرأ بها القراء السبعة ـ الثابتة في مصادر ومراجع علم القراءات.

ففي قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً ﴾[1] قرئت تجارة حاضرة بالرفع والنصب.

يقول الطبري إنه لا يستجيز القراءة بغير الرفع في كل من الكلمتين ويرفض قراءة النصب وان كانت متواترة وقد قرأ بها عاصم[2] . وفي قوله

(١) سورة البقرة، ٢٨٢ .

(٢) النشر ٢/٢٣٧ .

تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾[١] ، قرأ أبن كثير وابو عمرو فرُهُن بضم الراء والهاء جمع رَهْنَ كسَقْف وسُقُف، وروي عنهما أيضاً (فَرَهْن) وقرأ الخمسة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (فرهان) بكسر الهاء واثبات الألف[٢] .

ومع تواتر القراءات الثلاث إلا أن ابن جرير يرد قراءة رُهُن ويعلل ردّه بما يعلله اللغويون فيقول لأن جمع فَعْل على فعُلُ شاذ قليل)[٣] وليت ابن جرير طعن في القراءة وسكت بل اتهم من يقرأ بذلك بأنه يقرأ به من عند نفسه. بل يصف بعض القراء والمحتج بقراءته بضعف احتياله في قراءة أخرى، ففي قوله تعالى : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ قرأ القراء السبعة بتشديد الفاء وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب (وكَفَلها) مفتوحة خفيفة، وبعد ان يسوق الطبري كلاماً طويلاً يغلظ القول على من يقرأ بالتخفيف ويقول انهم اعتلّوا بحجة دالة على ضعف احتيال المحتج بها[٤] .

ويؤكد الطبري موقفه في موافقة بعض اللغويين في قبول القراءة واستجادتها أو رفضها وردها، وتعبيراته المختلفة في الرفض كثيرة، وهاك طائفة يسيره من ذلك.

قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾[٥] . قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو وابن عامر وحمزه (عزيرُ) بضم الراء وحذف التنوين وقرأ عاصم والكسائي (عزير) بالتنوين.

يقول الطبري (واولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ (عزيرٌ) بالتنوين) وفي قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ ﴾ قال الطبري قرئت (الأنصار) بالخفض والرفع، ثم قال والقراءة التي

(١) سورة البقرة ٢٨٣ .
(٢) كتاب السبعة ١٩٤ النشر ٢/٢٣٧ .
(٣) الطبري ٣/٩٢ .
(٤) الآية ٣٧ من سورة آل عمران وينظر تفسيرها في الطبري . أما تحقيق القراءة فمن النشر والسبع .
(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة وينظر تفسيرها في الطبري .

لا أستجيز غيرها، الخفض في الأنصار مع أن قراءة الرفع سبعية.

وفي قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾[1]. . . قرئت قِطعا وقِطْعا. . أي بالنصب للطاء واسكانها قال الطبري القراءة التي لا يجوز خلافها عندي قراءة من قرأ ذلك بفتح الطاء.

انها تعبيرات تدل دلالة قاطعة على الرفض الصريح، انظر إلى قوله لا استجيز غيرها ـ والتي لا يجوز خلافها عندي. . .

**ثانيـاً:**

طعنه في القراءات تبعا لمعنى من المعاني: لم يقتصر طعن ابن جرير الطبري في القراءات نظراً لتعارضها مع قواعد اللغة حسب نظره ـ وانما تعدى طعنه القراءات التي لم توافق المعنى الجدير بالقبول ـ حسب تأويله ـ والفرق بين طعنه في الأول وطعنه في الثاني، انه يعلل الأول تعليلاً لغوياً ويعلل طعنه في الثاني تعليلاً معنوياً ويرمي القائل المؤول غير تأويله. بانه ذو غفلة، أو ذو غباء أو اغفل وظن خطأ، أو فاسد التأويل.

ويعود طعنه في مثل هذا النوع إلى اهتمامه بالمعاني واللطائف الدقيقة في القراءات فإذا وجد قراءة توحي بمعنى من المعاني يذكرها ويوجهها بصرف النظر عن كون تلك القراءة حجة أو لا، بل قد يفترض القراءة افتراضاً وهو وإن لم يقل بها إلا أنه لولعه بابراز المعاني يفترضها فلا غرو إذا وجدناه يرفض بعض القراءات ولو كانت متواترة لأنها لم تشبع نهمه في تتبع المعاني القوية حسب نظره.

ففي سورة الفاتحة أورد الطبري قراءات كثيرة ثم ذكر الآية (مَلكِ يوم الدين) (مالكِ يوم الدين) ثم قال: وأولى التأويلين واصح القراءتين في التلاوة عندي، التأويل الأول وهي قراءة من قرأ (ملك) بمعنى الملك، وعلل ذلك بقوله لأن في الاقرار له بالانفراد بالملك ايجاباً لانفراده بالملك وفضيلة زيادة الملك على المالك إذ كان معلوماً أن لا ملك إلا وهو مالك، وأكد اختياره

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس وتفسيرها المرجع السابق.

بسياق الآيات وان قوله تعالى (رب العالمين) فيه معنى الملكية فلو قيل (مالك يوم الدين) من الملك لكان ذلك تكراراً لمعنى واحد بألفاظ مختلفة ثم اعقب ذلك بقوله (فبين إذاً أن أولى القراءتين بالصواب وأحق التأويلين بالكتاب قراءة من قرأه (ملك يوم الدين) دون قراءة (مالك يوم الدين) ثم هاجم الطبري القارئين بـ (مالك يوم الدين)، ورماهم بالغفلة والغباء وبأنه أغفل وظن خطأ.

لكن ظهر لغير الطبرى ترجيحه لهذه القراءة بل اعتقاده بصوابها وتخطئته لمن قرأ بمالك، فان من الأئمة كأبي عبيد من عكس الأمر ورجح مالك يوم الدين، ويقول والمختار (مالك لأن المعنى يملك يوم الدين وهو يوم الجزاء ولا يملك ذلك اليوم ان يأتي به ولا بسائر الأيام غير الله سبحانه وهذا ما لا يشاركه فيه مخلوق في لفظ ولا معنى.

ونكتفي بمثال آخر من سورة البقرة في قوله تعالى : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[1] .

قرأ نافع وابن كثير وابو عمرو : (يخادعون . . . . وما يخادعون بالألف وياء مضمومة والدال المكسورة.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي : يخادعون . . . وما يخدعون) بفتح الياء بغير ألف.

وقد أوجب الطبري القراءة في قوله (يخدعون) دون (يخادعون) مع انهما قراءتان متواترتان يقول في ذلك: فالواجب إذاً أن يكون الصحيح من القراءة (وما يخدعون) دون (وما يخادعون) ثم أخذ يوجه ما ذهب إليه مستدلا على ذلك بأوجه من التأويل والتفسير المقبول عنده بما يفيده السياق من معان جديرة بالاعتبار.

يقول : لأن لفظ المخادع غير موجب تثبيت خديعة على صحة ولفظ خادع موجب تثبيت خديعة على صحة ولا شك أن المنافق قد أوجب خديعة

(١) سورة البقرة الآية: ٩

الله لنفسه بما ركب من خداعه ربه ورسوله والمؤمنين بنفاقه فلذلك وجب الصحة لقراءة من قرأ (وما يخادعون)، ومن الأدلة أيضاً على ان قراءة من قرأ (وما يخدعون أولى بالصحة من قراءة من قرأ (وما يخدعون) ان الله جل ثناؤه قد اخبر عنهم انهم يخادعون الله والمؤمنين في أول الآية فمحال أن ينفي عنهم ما قد اثبت انهم قد فعلوه لأن ذلك تضاد في المعنى وذلك غير جائز من الله عز وجل[1].

يفهم مما سبق أن الإمام الطبري اعتمد في ترجيح قراءة متواترة على مثلها وجعل قوة القراءة لما تحمله من معنى وليس لقوة سندها المبني على النقل والسماع.

**ثالثاً :**

موقفه من القراءات المخالفة للرسم القرآني.

لئن كان الطبري مخطئاً في طعنه في القراءات في القسمين الأوليين فهو محق ومصيب في رفضه ورده لكل قراءة لا توافق الرسم القرآني.

ففي قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[2]... يقول الطبري :

قريء (صما بكما عميا) أي بالرفع والنصب، والقراءة التي هي قراءة الرفع دون النصب لأنه ليس لأحد خلاف رسوم مصاحف المسلمين وإذا قريء نصبا كانت قراءة مخالفة رسم مصاحفهم وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[3]... ذكر القراءة المتواترة ثم ذكر قراءات أخرى مثل (يطوقونه) ثم وصفها بأنها شاذة لأنها مخالفة لرسم مصاحف المسلمين. يقول : واما قراءة من قرأ ذلك وعلى الذين يطوقونه فقراءة لمصاحف أهل الإسلام خلاف وغير جائز.

---

(١) تحقيق القراءة من النشر ص ٢٠٧ وانظر تفسيره ١/٢٧٧.

(٢) الاية ١٨ من سورة البقرة وتفسيره ١/٣٣٠.

(٣) سورة البقرة اية ١٨٤.

## تقييم لموقف ابن جرير

إن هـذا الموقف من مثـل ابن جريـر موقف عجيب وغـريب وقد جـانب الصواب في الإنكار والطعن والرد للقراءات المتواترة، ونحن إذ لا نحكم عليه برده للقراءات بأنه راد للقرآن ذاته كما قال أحد المفسرين، فهذا مـا لا يتصوره عاقل فابن جرير هو إمام المفسرين بلا منازع وهو خير مدافع عن القرآن ولكن هذه هنة من هناته وقد حكم العلماء على كل من رد القراءات المتواترة بانه آثم أياً كان في أي مكان وزمان بل قال عنـه ابن الجزري بـأنه أول من ركب هـذا المحـظور. . . وقد أصـابتني الحيرة في مـوقف ابن جريـر كما ذكـرت وازدادت حيرتي فأخذت أفتش عن حلقة مفقودة في هذا المـوضوع كيف يـرد ابن جريـر قراءات متواترة؟ وكيف يرد قراءة ابن عامر وهي متواتـرة في حين انني أجـد في تفسيره ما يشير إلى اجلاله للقراء ويـرى ان اجماعهم عـلى القراءة لا محيـد عنه ويرى ان قراءتهم هي القراءة وغيرها لا يعتد به لمخالفته قراء الأمصار.

وقرأت ثم قرأت لأفتش عن هـذه الحقيقة هـل القراءةالتي ردهـا الطبري متواترة في نظره ثم قام بعـد ذلك بـردها فيكـون قد ارتكب اثـما محققاً قلت في نفسي مـا أظن ذلك بـل أعتقد خـلاف ذلـك لأنني تتبعت مـوقف الـطبري في القراءات فوجدت اجلالاً لها منه، فلا يحيد عن الصحيـح منها حسب نـظره. لذا جزمت أن الطبري لم يحكم بتواترها ثم ردها بل هو موقن بضعفهـا، وهذا خطأ يمكن أن نحمله مسئوليـة التقصير فيـه وأجلت النظر في تفسـيره فلم أجد لقـولي دليلاً محسـوساً بـل هو استنبـاط واستنتاج، ولكني جـزمت ان في كتابـه «المفقود» «الجامع» في علم القراءات ما يفيد هذا، وأن فيه الأسرار الكـامنة في موقفه من القراء السبعة أصحاب القراءات المتواترة، إذ هم متقـدمون عليـه، وفيه السر الكامن في طعنه لقراءات ابن عامر بالذات.

«أقول جزمت أن السر كامن في كتابه المفقود لأنني تتبعت تفسيره فلم أجد لهذه الظاهرة تفسيراً. . »

وانقذني الله من حيرةٍ طالت ووجدت ضالتي المنشودة فيـما نقله السخاوي عنـه ـ ومـا أظن أن مـا نقله إلا انـه اطلع عـلى كتـاب الـطبري الجـامـع في

القراءات. يقول السخاوي في كتابه عن القراءات في الورقة رقم ١٠٠ واثبت هذا بحروفه وكلماته دون تصرف :

«وقد تكلم محمد بن جرير الطبري في قراءة ابن عامر رحمه الله واتبعه الناس على ذلك، ولم يسبقه أحد إلى تصنيف قراءة هؤلاء السبعة».

وقد تكلم محمد بن جرير الطبري في قراءة ابن عامر (رحمه الله)، فقال: «وقد زعم بعضهم أن عبدالله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعليه قرأ القرآن، وأن المغيرة قرأ على عثمان بن عفان.

قال : «وهذا غير معروف عن عثمان، وذلك أنّا لا نعلم أحدا ادعى أن عثمان أقرأه القرآن، بل لا نحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفا يسيرةً ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن على من قرأه عليه السبيل التي وصفها الرّاوي عن المغيرة بن أبي شهاب ما ذكرنا، كان لا شك قد شارك المغيرة في القراءة عليه والحكاية عنه غيرهُ من المسلمين، إمّا من أدانيه، وأهل الخصوص به، واما من الأباعد والأقاصي، فقد كان له من أقاربه وأدانيه من هو أمسّ رحماً، وأوجب حقاً من المغيرة، كأولاده وبنى أعمامه وموالية وعشيرته، ومن الأباعد من لا يحصى عدده كثرة.

وفي عدم مدعي ذلك عثمان الدليل الواضح على بطول قول من أضاف قراءة عبدالله بن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب، ثم إلى أن أخذها المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان قراءة علي».

قال : «وبعد فإنّ الذي حكى ذلك وقاله رجل مجهول من أهل الشام لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن، يقال له عراك بن خالد المري، ذكر ذلك عنه هشام بن عمار.

وعرّاك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روي عنه غير هشام بن عمّار».

قال : وحدثني بقراءة عبدالله بن عامر كلّها العباس بن الوليد البيروتي،

وقال : حدثني عبدالحميد بن بكار، عن أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث، عن عبدالله بن عامر اليحصبيّ أنّ هذه حروف أهل الشام التي يقرؤونها.

قال : فنسب عبدالله بن عامر قراءته إلى انها حروف أهل الشام في هذه الرواية التي رواها لي العباس بن الوليد، ولم يضفها إلى أحد منهم بعينه.

ولعلّه أراد بقوله : انها حروف أهل الشام : انه قد أخذ ذلك عن جماعة من قرائها، فقد كان أدرك منهم من الصحابة وقدماء السلف خلقاً كثيراً.

ولو كانت قراءته أخذها ـ كما ذكر عراك بن خالد ـ عن يحيى بن الحارث، عنه عن المغيرة بن أبي شهاب، عن عثمان بن عفان، لم يكن ليترك بيان ذلك إن شاء الله مع جلالة قدر عثمان ومكانه عند أهل الشام، ليعرفهم بذلك فضل حروفه على غيرها من حروف القراء». ا. هـ الطبري.

ثم يتابع السخاوي فيقول :

وهذا قول ظاهر السقوط، أما قوله : «إنا لا نعلم أحداً ادّعى أنّ عثمان أقرأه القرآن»، (فهذا غير صحيح)، فان أبا عبدالرحمن السّلمي ـ رحمه الله ـ قرأ على عثمان ـ رضي الله عنه ـ، وروى أنه علمه القرآن، وقرأ أيضاً على عثمان ـ رحمه الله ـ أبو الأسود الدؤَلي. وروى الأعمش عن يحيى بن وثاب عن زرّ بن حبيش الأسدي عن أبي عمرو عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ وذكر حروفاً من القرآن تكون أربعين حرفاً.

وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي ـ رحمه الله ـ : «إياك وطعن الطبري على ابن عامر».

ثم إنّ هذا لا يلزم، إذ لا يمتنع أن يكون أقرأ المغيرة وحده، لرغبة المغيرة في ذلك، أو لأنّ عثمان ـ رحمه الله ـ أراد أن يخصه بذلك ـ وقد رأينا من العلماء المشهورين من لم يأخذ عنه إلا النفر اليسير، بل منهم من لم يأخذ عنه إلا رجل واحد.

هذا لو انفرد المغيرة بالأخذ عنه وقد اخذ عنه أبو عبدالرحمن ـ وابو الأسود الدؤلي، وزر بن حبيش، كما تقدم.

وما ذكره من أن عثمان ـ رحمه الله ـ ما انتصب لإقراء القرآن، فقد تبين بقراءة من ذكرناه عليه خلاف ذلك.

وأما قوله : «فقد كان له من أقاربه من هو أوجب حقا من المغيرة، فهذا لا يلزم أيضاً، إنما يكون قادحا لو كان غير المغيرة من أقاربه وقد سأله ذلك فأبى أن يقرئه.

فأما كون أقاربه لم يقرأوا عليه فكثير من العلماء قد أخذ عنهم الأجانب والأباعد دون الأقارب، وعن قتادة : «أزهد الناس في العالم أهله» وعن الحسن : «أزهد الناس في العلم جيرانه».

وأما قوله في عراك : «إنه مجهول لا يعرف بالنقل في أهل النقل ولا بالقرآن في أهل القرآن» فكفى به تعريفاً وتعديلاً أخذ هشام عنه كلام ثم تحدث كلاماً يطول في التوثيق واثبات التواتر في الأصل : تقدم التعليق عليه. ا. هـ السخاوي.

وهذا كلام لا نأخذ عليه إلا أنه خص دفاعه عن ابن عامر ولعل عذره أنه من أهل الشام وأراد بدفاعه عن ابن عامر دفاعه عن قراءة أهل الشام بالذات والله أعلم بالنيات.

يظهر لنا من كل ما تقدم أن طعن ابن جرير في هذه القراءات إنما هو ناجم عن اعتقاده بعدم تواترها وهذا موطن الداء في موقفه منها، وهو على اية حال مخطيء في مخالفته للإجماع على تواترها، ولعل موقفه هذا قد كان له تأثير على ابن الجزري الذي كان يقول بتواتر القراءات السبع ثم عدل عنه إلى الاكتفاء بشهرتها وهو موقف كان مدعاة للنقد وان كان أهون من موقف الطبري الذي رماها بالسقوط، ورمي أصحابها بالغفلة والغباء، غفر الله له ولهم ولنا أجمعين.

## ثانيـاً : الزمخشـــري

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الإمام الحنفي المعـتزلي الملقب ـ بجار الله ـ، ولـد في سنة (٤٦٧) بقـريـة من قـرى خـوارزم تـدعى زمخشر وتوفى سنـة (٥٣٨). وهـو امـام في التفسـير والحـديث والنحـو والبـلاغة والأدب، وقـد ألف في شتى العلوم ومن أهم كتبه (تفسـير الكشـاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويـل) . . . (وأساس البـلاغة في اللغة والمفصّل في النحو).

ويعتبر تفسيره من امهات كتب التفسير بالرأي كـما أن تفسير الـطبري من امهـات التفسير بـالمأثـور بيد أن الـزمخشري كـان معـتزلي الاعتقـاد متـظاهـراً بالاعتزال فيقرأ كتابه على حذر قال السبكي (واعلم ان الكشاف كتاب عـظيم في بابه، ومصنفه امام في فنه إلا أنه رجل مبتدع متجاهر ببدعته يضـع من قدر النبوة كثيراً ويسيء أدبه على أهل السنة والجماعة) . . .

لذا ينصح قاريء الكشاف بقراءته مع أحد حـواشيه، واحسنهـا حاشيـة (فتوح الغيب) للإمام شرف الدين الحسن بن محمد الطيبي أو حاشية الكشاف على الكشاف لسراج الدين البلقيني أو حاشيـة (الانتصاف) لنـاصر الدين ابن المنير الاسكندري . . .

### موقف الزمخشري من القراءات :

لقد جارى الإمام الزمخشري (اللغـويين والنحـويين) ونهج منهجهم في رد بعض القراءات القرآنية التي خالفت قـواعدهم وطعن فيهـا ومن نسبت إليهم عن القراء.

ففي قـولـه تعـالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1] . . . يقول : قريء (والأرحام) بالحركات الثلاثـة فالنصب

(١) أنظر تفسيره سورة النساء آية ١، وتحقيق القراءة من النشر ٢/٢٤٧.

على وجهين إما على اتقوا الله والأرحام أو بعطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا. . . وينصره قراءة ابن مسعود تساءلون به والأرحام والجر على عطف الظاهر على الضمير وليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل والجار والمجرور كشيء واحد. فحكم على قراءة الجر بأنها ليست سديدة ومعلوم أنها قراءة متواترة عن السبعة قرأ بها حفص وحده وقرأ الباقون (والأرحام) نصباً.

وفي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ قرأ ابن عامر: قتل أولادهم شركائِهم برفع القتل وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، يقول الزمخشري: لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج «زج القلوص أبي مزادة»، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته.

لم يقف الزمخشري عند هذا الحد في الطعن بهذه القراءة بل وصف القاريء بها أن الذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركاءهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[1].

والزمخشري في طعنه في القراءات يجرح القراء أحياناً ويخطئهم أحياناً بأنهم يلحنون لقلة درايتهم بالنحو والصرف، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ قرىء: فيغفرْ ويعذبْ مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على فهو يغفر ويعذب، فإن قلت: كيف يقرأ الجازم، قلت يظهر الراء ويدغم الراء في اللام لا من مخطيء خطأ فاحشاً، ورواية عن أبي عمرو مخطيء مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن

---

(١) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام وتفسيرها من الكشاف جـ ٢/ ٥٤ وتحقيق القراءة من النشر ٢/ ٢٦٣ وكتاب السبعة ص ٢٧٠.

بجهل عظيم والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلاّ أهل النحو[١] .

إن موقف الزمخشري من القراءات القرآنية المخالفة في زعمه قواعد النحو العربية هو نفس موقف الطبري، إلا أنه سليط اللسان في التهكم لا على القراءة وحدها بل على القراء أنفسهم.

أما موقفه من القراءات القرآنية التي تحتمل معنى يراه جديراً بالقبول في طعنه أو تفضيله وترجيحه للقراءة التي تحمل المعنى الأقوى في نظره، وذلك في مثل موقف الطبري من قراءة «ملك يوم الدين». غير أن الزمخشري يضيف بعداً جديداً لهذا الموقف أعني الترجيح لقوة المعنى في نظره. هذا البعد الجديد يتجلى في توجيهه للقراءة توجيهاً بلاغياً لولعه وعنايته، وهاك شيئاً من مواقفه في هذا الجانب :

قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ .. قرأ ابن كثير وأبو عمرو البصريان : «إنّ الله يدفع» بفتح الياء والفاء واسكان الدال من غير الألف وقرأ الباقون يدافع بضم الياء وفتح الدال وألف بعدها مع كسر الفاء.

يقول الزمخشري : ومن قرأ يدافع فمعناه يبالغ في الدفع عنهم كما يبالغ فيه لأن فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ[٢] .

وليت الزمخشري يقف عند هذا الحد في الترجيح بين القراءات المتواترة فقد عمد إلى قراءة شاذة مخالفة للرسم القرآني، ورأى فيها بلاغة ما لم يره في المتواتر.. ففي قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾.

قرأ الأعمش «إلاّ قليلٌ» بالرفع ـ وهي قراءة لم تثبت ـ، قال وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانباً وهو باب جليل من علم العربية[٣] وقد لا يكون هناك أدنى مبرر للحكم بالقوة لقراءة دون قراءة إلاّ

(١) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة وتفسيرها من الكشاف ١/٤٠٧.

(٢) الآية ٣٨ من سورة الحج وتحقيق القراءة من كتاب السبق في القراءات لابن مجاهد ص ٤٣٧ والنشر ٢/٣٢٦ والتفسير من الكشاف ٣/١٥.

(٣) الآية ٢٤٩ من البقرة وتفسيرها في الكشاف ١/٣٨١.

لاشتمالها على نكتة بلاغية يلمحها فيها كما في قوله تعالى :
﴿ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (١) .

يقول : قرأ قتادة «كاشف الضر» على فاعل بمعنى فعل وهو أقوى من كشف، لأن بناء المغالبة يدل على المبالغة.

وثالثة الأثافي موقف الزمخشري من القراءات التي تخالف الرسم والذي اختلفت عن موقف الطبري، إذ أن الطبري قد وقف موقفاً واضحاً وسليماً من تلك القراءات التي تخالف الرسم أو الرسوم على حد تعبيره فردّها رداً قاطعاً لعدم قرآنيتها، أما الزمخشري فقد أكثر من ذكر هذه القراءة دون نقد أو رد بل صرف عنايته لتوجيهها، ولعل هذا الفارق بين الطبري والزمخشري يعود إلى علم الأول بالقراءات وجهل الثاني بها، إذ رماه أبو حيان بأنه ضعيف في هذا العلم، وهاك بعض الأمثلة :

قال تعالى : ﴿ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ . . . يقول : وقرىء، أعجمي ولم يعقب على ذلك بل اكتفى بشرح كلمة الأعجمي بأنه الذي لا يفصح ولا يفهم كلامه من أي جنس كان.

وفي قوله تعالى : ﴿ لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾(٢) . . . يقول وقرأ أنس يجمزون، فسئل، فقال : يجمحون، ويجمزون ويشتدون واحد.

وفي قوله تعالى :﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ ﴾ . . . يقول : وقرأ زهير الفرقبي «أدنأ» بالهمزة من الدناءة، ولا شك أنها قراءة مخالفة للرسم ولكن الزمخشري لا يعول على ذلك إذ همه توجيه المعنى وسلامته ولا يهمه بعد ذلك أن يعرفنا بالقارىء ومدى اعتبار قراءة مثل هذا الشخص زهير الفرقبي، بل لا يذكر لنا من هو القارىء لقراءة في منتهى الشذوذ، وما أعجب كلامه

---

(١) آية ٥٤ من سورة النحل وتفسيرها في الكشاف ٢/٤١٣.

(٢) الآية ٦٣ من سورة التوبة وينظر في تفسير جميع هذه الآيات من مواضعها بالكشاف ٢/١٩٦، ١/٢٨٥، ٢/٢٦٢.

حين ذكر قراءة في فاتحة الكتاب والتي بدأها بداية غريبة حين جعلها أول القرآن نزولاً وحكم بنزولها قبل سورة اقرأ وسورة المدثر، ونسب هذا القول لجمهور المفسرين، كما أنهى السورة بقول أشد غرابة حين ختمها بقراءة لخاتمة كلماتها «الضالين»، يقول : « ولا الضألين». بالهمز، كما قرأ عمرو بن عبيد «ولا جأن»[1] ، ثم قال وهذه لغة من جدّ في الهرب من التقاء الساكنين.

وبهذا ننهي حديثنا عن الزمخشري دون تعليق عليه تاركين الحديث عنه للمدافعين عن القراءات الرادّين لسهام الطاعنين، فحديثهم عن ذلك فيه الكفاية والنهاية.

## حكم الطعن في القراءات

لا يفوتنا ونحن ننهي الحديث عن الطاعنين أن نذكر حكم الطعن في القراءات القرآنية المتواترة فنقول: إن من العلماء من يهون امر الطعن في القراءات ظناً منه ان الخلاف في القراءات لا يعدو ان يكون لوناً من ألوان الاختلاف في الاجتهادات الفقهية، وهذا وهم باطل ذلك أن مصدر الاختلاف بين القراءات هو الوحي بينما منشأ الاختلاف في الفقه هو الاجتهاد المبني على النظر الذي قد يصيب وقد يخطيء.

قال ابو جعفر النحاس : ألسلامة ـ عند أهل الدين ـ إذا صحت القراءات ألاّ يقال : احدهما اجود، لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال بذلك، ذلك لأن اختلاف القراء ـ عند المسلمين ـ صواباً باطلاق، وليس كاختلاف الفقهاء صوابا يحتمل الخطأ، ولا نعلم أحداً من الصحابة من كان يفضل قراءة على قراءة بل ينكرون تفضيل قراءة على قراءة من أي وجه كما قال السيوطي»[2] فلئن كان المرجح لقراءة على قراءة آثما فما بالك بالذي يطعن ويرد قراءة متواترة.

(١) المرجع السابق.
(٢) انظر ذلك في الاتقان.

قال الالوسي في شأن من يطعن في القراءة وذلك في صدد رده على الزمخشري في تشنيعه لقراءة ابن عامر : انه تخيل ان القراء ائمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه واخذ يبين منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى[1] .

# المرجحون بين القراءات

كثيرون هم الذين سلكوا هذا المسلك، ولا يعني ترجيحهم عدم الدفاع عن القراءات بل قد يدافعون أحياناً ولكنهم لا يطعنون بالقراءات بحال من الأحوال وأهم المفسرين الذين سنكتفي بذكره هو الإمام القرطبي .

**موقفه من القراءات المتواترة :**

الإمام القرطبي من المفسرين الذين رجحوا القراءات المتواترة بعضها على بعض ويظهر ذلك في بعض الأمثلة والشواهد من تفسيره للآيات وتعرضه للقراءات فيها ففي قوله تعالى : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ في هذه الآية استعرض الإمام القرطبي أقوال العلماء في القراءات وذكر آراءهم وترجيح كل فريق لما ذهب إليه استنادا إلى ما تحمله من معان عظيمة تتفق وصفات الله تعالى. يقول في ذلك : اختلف العلماء أيهما أبلغ (ملك) أو (مالك)، القراءتان مرويتان عن النبي ﷺ رواهما أبو بكر وعمر وذكرهما الترمذي قال أبو عبيد والمبرد (ملك) أعم وأبلغ من (مالك)، إذ كل ملك مالك، وليس كل مالك ملكا، ولأن امر الملك نافذ على المالك في ملكه، حتى لا يتصرف إلا عن تدبير الملك، وقيل (مالك) أبلغ لأنه يكون مالكاً للناس وغيرهم فالمالك أبلغ تصرفاً واعظم إذ إليه اجراء قوانين الشرع ثم عنده زيادة التملك.

ثم انتقل إلى من اختار القراءة في «مالك» مبيناً دليلهم وهو أن الله تعالى : وصف نفسه بأنه مالك كل شيء بقوله : «رب العالمين» فلا فائدة في

(١) روح المعاني ٨/٢٣ .

قراءة من قرأ (مالك) لأنها تكرار. وقال أبو حاتم : ان مالكا أبلغ في مدح الخالق في مدح المخلوقين ابلغ من مالك والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك وإذا كان الله تعالى مالكاً كان ملكاً، واختار هذا القول القاضي أبو بكر العربي وذكر ثلاثة أوجه :

**الأول** : أنك تضيفه إلى الخاص والعام فنقول مالك الدار والأرض والثوب كما تقول : مالك الملوك.

**الثاني** : أنه يطلق على مالك القليل والكثير وإذا تأملت هذين القولين وجدتهما واحداً.

**الثالث** : أنك تقول : مالك الملك ولا تقول ملك الملك، (المالك) بعد عرض أدلة الفريقين وحججهم يرجح القرطبي قائلاً : قلت : وقد احتج بعضهم على أن مالكاً أبلغ لأن فيه زيادة حرف فلقارئه عشر حسنات زيادة عمن قرأ ملك، قلت : هذا نظر إلى الصيغة لا إلى المعنى وقد ثبتت القراءة بملك وفيه من المعنى ما ليس في مالك على ما بينا والله أعلم[1] .

وفي موضع آخر يظهر ترجيحه لقراءة متواترة على قراءة أخرى مثلها ففي قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾.

وتواتر عن حمزة وحده «ليس البرَ» بالنصب وقرأ الباقون (ليس البّر) بالرفع وروى حفص عن عاصم مثل قراءة حمزة، ومع ثبوت التواتر للقراءتين نجد الإمام القرطبي يرجح احداهما على الأخرى.

فيقول في ذلك : «قرأ حمزة وحفص» «البر» بالنصب لأن ليس من أخوات كان يقع بعدها المعرفتان فتجعل أيهما شئت الإسم أو الخبر فلما وقع بعد (ليس)، (البر) نصبه، وجعل (أن تولوا) الاسم، وكان المصدر أولى بأن

(١) الجامع لأحكام القرآن جـ ١/ ١٤٠ ـ ١٤١.

يكون اسما لأنه لا يتنكر، والبر قد يتنكر والفعل أقوى في التعريف، وقرأ الباقون (البر) بالرفع على أنه اسم ليس، وخبره (أن تولوا) تقديره ليس البر توليتكم وجوهكم، وعلى الأول ليس توليتكم وجوهكم البر كقوله : «ما كان حجتهم إلا أن قالوا : «ثم كان عاقبة الذي اساءوا السؤى أن كذبوا» ما كان عاقبتها أنها في النار» وما كان مثله، ويقوي قراءة الرفع أن الثاني معه الباء اجماعا في قوله : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ ولا يجوز فيه إلا الرفع فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له.

وكذلك هو في مصحف أبي باليا «**ليس البر بأن تولو**» وكذلك في مصحف ابن مسعود أيضاً وبعد هذا التوجيه وتقويته لقراءة الرفع ينهى كلامه فيهما بأنهما قراءتان حسنتان(١).

وفي قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾(٢) تواترت قراءة (ننساها) فتح النون والسين مع الهمة عند ابن كثير وأبي عمرو وقرأ الباقون (ننسها). والمعنى على القراءة الأولى (ننسأها) نؤخرها تقول العرب: نسأت الإبل عن الحوض وأنسأ الإبل عن ظمئها يوماً أو يومين أو أكثر أخرها عن الورد. وتقول أنسأ الله في أجلك أو أخر فيه: والمعنى أو نؤخر انزالها إلى الوقت هو أولى بها وأصلح للناس.

والمعنى على القراءة الثانية (ننسها) من الترك أي نأمر بترك حكمها أو تلاوتها أو نمحها لفظاً وحكماً، ومنه قول الله تعالى: ﴿ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ أي تركوا عبادته فتركهم في العذاب.

والإمام القرطبي بعد عرضه للقراءات في الآية السابقة وأدلة كل طرف وحجته يقوم بتوجيهها على المعاني التي ضمنتها ثم يذكر اختيار العلماء والراجح منا مع ذكر أدلتهم.

يقول في ذلك: وقرأ الباقون (ننسها) بضم النون من النسيان الذي بمعنى

---

(١) المرجع السابق ١/٢٣٨.

(٢) سورة البقرة آية ١٠٦

الترك أو نتركها فلا نبدلها ولا ننسخها واختار القراءة أبو عبيد وأبو حاتم قال أبو عبيد: سمعت أبا نعيم القاريء يقول: قرأت على النبي ﷺ في المنام بقراءة أبي عمرو فلم يغير علي الأحرفين قال: قرأت عليه (أرنا) بسكون الراء فقال: أرنا، فقال أبو عبيد، وأحسب الحرف الآخر (أو ننسأها) فقال: «أو ننسها» وحكى الأزهري ننسها نأمر بتركها يقال أنسيته الشيء أي آمرت بتركه ونسيته تركته وقال الذباح: ان القراءة بضم النون لا يتوجه فيها الترك، لا يقال: أنسي بمعنى ترك، وما روى على بن أبي طلحة عن ابن عباس (أو ننسها) نتركها لا نبدلها، فلا يصح.

ولعل ابن عباس قال: نتركها، فلم يضبط، والذي عليه أكثر أهل اللغة والنظر أن معنى «او ننسها» نبح لكم تركها، من نسى إذا ترك ثم تعديه، وقال أبو علي وغيره ذلك متجه لأنه بمعنى تجعلك تتركها. وقيل: من النسيان على بابه الذي هو عدم الذكر على معنى أو ننسكها يا محمد فلا تذكرها، نقل بالهمز فتعدى الفعل إلى مفعولين وهم النبي والهاء لكن اسم النبي محذوف[1].

وفي قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2].

تعرض الإمام القرطبي للقراءات التي وردت في الآية الكريمة وذكر فيها أربع قراءات رجح قراءة متواترة على قراءة مثلها ورد على النحاة الذين رفضوا قراءة متواترة وهي قراءة ابن عامر بضم الزاى في (زين) وبرفع «قتل» ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم) وسبق الحديث عن هذه القراءة من قبل المفسرين كالزمخشري والرازي وغيرهما ومن قبل النحاة واللغويين كيف أنهم ردوا تلك القراءة واستقبحوها وطعنوا بمن قرأ بها، والإمام القرطبي لم يجارهم على ذلك فهو وان فاضل ورجح بين القراءات المتواترة لم يرض الطعن في قراءة صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ ولذلك نجده ينقل كلام الإمام القشيري الذي يقول فيه:

(١) الجامع لأحكام القرآن جـ ٢/٦٨.

(٢) سورة الأنعام ١٣٧.

«وقال قوم هذا قبيح وهذا محال لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي ﷺ فهو الفصيح لا القبيح».

ثم رد على من طعن في تلك القراءة من أهل اللغة بأن لها نظيراً عند العرب وليست خارجة عن كلامهم : وقد ورد ذلك في كلام العرب وفي مصحف عثمان (شركائهم) بالياء وهذا يدل على قراءة ابن عامر، وأضيف القتل في هذه القراءة إلى الشركاء هم الذين زينوا ذلك ودعوا إليه فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل فرق بين المضاف والمضاف إليه وقدم المفعول وتركه منصوباً على حاله إذ كان متأخراً في المعنى وأخر المضاف وتركه مخفوضاً على حاله، إذ كان متقدماً بعد القتل.

والتقدير وكذلك زين لكثير من المشركين قتل (شركائهم أولادهم) أي أن قتل شركاؤهم أولادهم، ومع ذلك نرى الإمام القرطبي لا يخرج عن مذهبه في الترجيح بين القراءات المتواترة فهو لا ينسى أن يفاضل بين القراءتين المتواترتين فقراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة يقول فيها :

«قال مكي : وهذه القراءة هي الاختيار لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة»[1] .

هذا هو مسلك القرطبي في الترجيح وهو مرفوض عند المدافعين عن القراءات كما سنرى، ويظل موقفه اهون من الطاعنين فيها.

ادرك ذلك من ادرك، ومن لم يدرك فان عدم ادراكه ليس ناجماً عن القراءة ولكن هذا هو فهمه.

وما أوتيتم من العلم إلّا قليلا. وفوق كل ذي علم عليم اللهم علمنا ما جهلنا، ولا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا، فهذا جهدنا اثبنا عليه إن اصبنا واغفر لنا إن تجاوزنا رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين.

---

(١) انظر هذه الأقوال والترجيحات في تفسيره لهذه الآية :

# المدافعون عن القراءات

كثير من المفسرين من وقف مدافعاً عن القراءات رادا على الطاعنين سهامهم من المفسرين أو اللغويين أو المبتدعين ورافضاً لنهج المرجحين استحسانهم وتفضيلهم لقراءة على قراءة، ومن هؤلاء المفسرين وأقدمهم :

## أولاً : الفخر الرازي

هو فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستاني الرازي، ولد بالري سنة ٥٤٣هـ وتوفى بهراة سنة ٦٠٦هـ وهو من ذرية أبي بكر الصديق[١] ، له تصانيف عديدة من اشهرها المحصول في علم الأصول وتفسيره المسمى مفاتيح الغيب والمشهور بالتفسير الكبير أو تفسير الفخر[٢] .

### موقفه من القراءات المتواترة :

إذا استعرضنا بعض القراءات القرآنية التي طعن فيها الطاعنون نلحظ دفاعاً من الفخر الرازي فقد انبرى لهم راداً عليهم الاقيسة اللغوية مفندا حججهم داعياً إلى التحاكم إلى النقل والرواية والسماع .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾[٣] .

يقول تواتر عن حمزة والكسائي (يطّهّرن) مشددة، وتواتر عن ابن كثير ونافع وابي عمر وأبن عامر (يطهرن) خفيفة ففي هذه الآية نجد الإمام الرازي في هاتين القراءتين المتواترتين لا يفرق بينهما ولا يرجح إحداهما على الأخرى فهما عنده سواء ويجب العمل بهما، يقول في ذلك : إن القراءة المتواترة حجة بالاجماع فإذا حصلت قراءتان متواترتان وأمكن الجمع بينهما وجب الجمع بينهما

(١) كشف الظنون مجلد ١٠٧/٦، النجوم الزاهرة ١٩٧/٦ .
(٢) المرجع السابق الكشف ١٠٨/٦ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

إذا ثبت هذا فنقول : قريء (حتى يطهرن) بالتخفيف (ويطّهّرن) بالتخفيف عبارة عن انقطاع الدم وبالتثقيل عبارة عن التطهر بالماء والجمع بين الأمرين ممكن، وجب دلالة هذه الآية على وجوب الأمرين وإذا كان وجب أن لا تنتهي هذه الحرمة إلا عند حصول الأمرين[1] . فالرازي يجمع بينهما وهو يتجاوز حالة الجمع إلى الدفاع عنها وهناك قراءة متواترة يظهر فيها دفاعه عنها ورده الاقيسة اللغوية والتحاكم إلى النقل والسماع .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[2]

قرأ حمزة وحده (والأرحام) بجر الميم، قال القفال رحمه الله وقد رويت هذه القراءة عن غير القراء السبعة عن مجاهد وغيره، وأما الباقون من القراء فكلهم قرأوا بنصب الميم، أما قراءة حمزة فقد ذهب الأكثر من النحويين إلى أنها فاسدة، قالوا لأن هذا يقتضي عطف المظهر على المضمر المجرور، ثم ذكر الوجوه التي احتجوا بها لذلك، ثم قال : واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله ﷺ وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت .

ولم يكتف الرازي بهذا بل أخذ يوجه القراءة توجيهاً حسناً مقروناً بالحجة، يقول في ذلك : وأيضاً فلهذه القراءة وجهان أحدهما : أنها على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل : تساءلون به وبالأرحام، وثانيها : أنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك :

فاليوم قد بت تهجونا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وأنشد أيضاً :

---

(١) مفاتيح الغيب جـ٦/٧٣.

(٢) سورة النساء، آية ١ .

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون اثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن.

وقد اعترض بعض العلماء على قراءة الجر في «الأرحام» بأنها فاسدة من جهة المعنى إذ تقضي جواز الحلف بها، فرد الإمام الرازي على ذلك بقوله :

واحتج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله ﷺ : **«لا تحلفوا بآبائكم»**[١] .

فإذا عطف الأرحام على المكنى عن اسم الله اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام ويمكن الجواب عنه بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية لأنهم كانوا يقولون : أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافى ورود النهي عنه في المستقبل، وأيضاً فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط وههنا ليس كذلك بل هو حلف بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم فهذا ينافي ذلك الحديث[٢] .

ويرى الإمام الرازي أن القراءات لا بد من تواترها وما نقل منها بطريق الآحاد فهو مردود لا يعتد به، ففي قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾[٣] «ذكر ستاً» من القراءات الشاذة فيها ثم قال : فهذه هي القراءات الشاذة المذكورة في هذه الآية واعلم أن المحققين قالوا هذه القراءات لا يجوز تصحيحها لأنها منقولة بطريق الآحاد. ثم تعرض للقراءات المتواترة في الآية وأقوال الطاعنين فيها ووجهة نظرهم والرد عليها بالحجة والبيان، يقول في ذلك : «القراءة المشهورة» أن هذان الساحران وأما الطعن فيها فهو أسوأ مما تقدم[٤] ، من وجوه (أحدها) أنه لما كان نقل هذه القراءة ـ في الشهرة

(١) اخرجه البخارى في كتاب التوحيد.
(٢) تفسير الفخر جـ ٩/ ١٧٠.
(٣) سورة طه، آية ٦٣.
(٤) أي اسوأ من اعتبار الشاذ قرآنا.

كنقل جميع القرآن فلو حكمنا ببطلانها جاء مثله في جميع القرآن وذلك يفضي إلى القدح في التواتر وإلى القدح في كل القرآن وأنه باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضاً بخبر الواحد المنقول عن بعض. (وثانيها) أن المسلمين اجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى : وكلام الله تعالى لا يجوز أن يكون لحناً وغلطاً فثبت فساد ما نقل عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما أن في قراءة (أن هذان الساحران) لحناً وغلطاً.

(وثالثها) قال : ابن الأنباري أن الصحابة هم الأئمة والقدوة فلو وجدوا في المصحف لحناً لما فوضوا اصلاحه إلى غيرهم من بعدهم مع تحذيرهم من الابتداع وترغيبهم في الاتباع فثبت أنه لا بد من تصحيح القراءة المشهورة[1].

والإمام الرازي رد عن القراءات كل شبهة وعزاها إلى النقل والسماع ووجهها التوجيه الذي يزيل عنها كل شبهة، ففي قوله تعالى :

﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[2].

يقول في هذه الآية روى عن عثمان وعائشة أنهما قالا : إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها. واعلم أن هذا بعيد لأن هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر عن رسول الله ﷺ فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه، وعند البصريين أنه نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، قالوا إذا قلت : «مررت بزيد الكريم» فلك أن تجر الكريم لكونه صفة لزيد ولك أن تنصبه على تقدير أعني، وإن شئت رفعت على تقدير هو الكريم، وعلى هذا يقال : جاءني قومك المطعمين في المحن والمغيثون في الشدائد، والتقدير جاءني قومك أعني المطعمين في المحن وهم المغيثون في الشدائد فكذا ههنا تقدير الآية : أعني المقيمين الصلاة وهم المؤتون الزكاة، وقد طعن الكسائي قول البصريين

---

(١) روح المعاني جـ ٢٢/ ٧٥ مع تصرف في بعض العبارات.

(٢) سورة النساء، آية ١٦٢.

بقوله : النصب على المدح إنما يكون بعد تمام الكلام وههنا لم يتم الكلام لأن قوله : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ منتظر للخبر والخبر هو قوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1] . فأجاب الإمام الرازي على ذلك لا نسلم أن الكلام لم يتم إلا عند قوله (أولئك) لأنابينا أن الخبر هو قوله (يؤمنون) وأيضاً لم لا يجوز الاعتراض بالمدح بين الاسم والخبر، وما الدليل على امتناعه؟ فهذا القول هو المعتمد في هذه الآية، والتوجيه الثالث لقراءة (والمقيمين) هو للكسائى : وهو أن المقيمين خفض بالعطف على (ما) في قوله : ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ والمعنى : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة ثم عطف على قوله (المؤمنون) قوله : ﴿ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[2] .

من الأمثلة السالفة الذكر يظهر لنا موقف الإمام الرازي من القراءات المتواترة وكيف دافع عنها ورد الطعون الواردة عليها بجميع ما أوتى من علم ومعرفة، وليته استمر على هذا النهج فقد وجدناه يقف صامتاً عند الطعن في قراءة متواترة.

ففي قوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[3] .

يقول : قرأ ابن عامر وحده (زين) بضم الزاي وكسر الياء، وضم اللام من (قتل) و (أولادهم) بنصب الدال (شركائهم) بالخفض والباقون (زين) بفتح الزاي والياء (قتل) بفتح اللام، (اولادهم) بالجر، (شركائهم) بالرفع أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير : زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم إلا أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو الأولاد، وهو مكروه في الشعر كما في قوله :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

(١) سورة النساء، ١٦٢.
(٢) مفاتيح الغيب جـ ١٠٨/١١.
(٣) سورة الأنعام، آية ١٣٧.

وإذا كان مستكرها في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة، قالوا والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأجل أن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[1] .

والكلمات بالفاظها قالها الإمام الزمخشري[2] . ولم يعزها إليه والعجيب في ذلك كما أسلفنا أنه في مواضع عديدة من تفسيره قرر أن المقاييس اللغوية لا يعتد بها منع ثبوت تواتر القراءة وهو القائل : وإن حمزة لم يأت بالقراءة من عند نفسه[3] .

وهو القائل : إن القراءة المتواترة حجة بالاجماع[4] . فيم نفسر سكوته هذا ولأي شيء نعزي فساد ما أصلح في بعض الأحيان؟ إن اضطراب كلامه في القراءات يدل على أنه ليس له باع طويل في القراءات كما هو شأن أبي حيان في دفاعه وهو ما سنثني في ذكره.

## ثانياً : أبو حيان الأندلسي

هو محمد بن يوسف بن حيان الجّياني الإمام أبو حيان اثير الدين الأندلسي ولد سنة ٦٥٤هـ. وتوفى بمصر سنة ٧٤٥هـ.

مؤلفاته : وهي لا تعد ولا تحصى في مجال اللغة والأدب والتفسير والقراءات واكتفى بذكر تفسيره الكبير ـ البحر المحيط، ومؤلفاته الكثيرة في علم القراءات بالذات وهي تدل على علو كعبه في هذا المجال اذكر منها :

١ ـ البر الجلي في قراءة زيد بن علي.
٢ ـ تقريب النائي في قراءة الكسائي.

---

(١) تفسيره جـ ١/٧٣.
(٢) الكشاف ٢/٥٤.
(٣) مفاتيح الغيب ٦/٧٣.
(٤) مفاتيح الغيب ٦/٧٣.

٣ ـ الروض الباسم في قراءة عاصم.
٤ ـ غاية المطلوب في قراءة يعقوب.
٥ ـ المنافع في قراءة نافع.
٦ ـ المزن الهامر في قراءة بن عامر.
٧ ـ المورد الغمر في قراءة ابي عمرو.
٨ ـ الرمزة في قراءة حمزة.
٩ ـ واخيراً الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية[1]..

لقد ألف في قراءة كل قاريء من السبعة كتاباً مستقلاً ومن استعرض البحر المحيط وجده تفسيراً حافلاً بالقراءات والإعراب لها وتوجيه معانيها، بما لا يجد له مثيلاً في الكتب قديماً وحديثاً ففي قوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴾..

**يقول أبو حيان :**

قرأ جمهور السبعة بنصب الميم في قوله (والأرحام).. وقرأ حمزة بجرها وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش.

ثم أخذ بتوجيه كل قراءة محتجاً لها بما جاء في لسان العرب وبما اجمعت عليه أمة الإسلام، يقول في ذلك «فأما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ويكون ذلك على حذف مضاف التقدير «واتقوا الله» وقطع الأرحام وعلى هذا فسرها ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم.

والجامع بين تقوى الله بالتزام طاعته واجتناب معاصيه واتقاء الأرحام بأن توصل ولا تقطع وبالحمل على القدر المشترك يندفع قول القاضي كيف يراد باللفظ الواحد المعاني المختلفة؟ وهو في الحقيقة من باب حمل الخاص على

(١) كشف الظنون مجلد ٦/١٥٢ ـ ١٥٣.

العام لأن المعنى اتقوا الله أي اتقوا مخافة الله، وفي عطف الأرحام على اسم الله دلالة على عظم ذنب قطع الرحم.

وقيل النصب عطف على موضع (به) كما تقول : مررت بزيد وعمرا، ولما لم يشاركه في الاتباع على اللفظ اتبع على موضعه، ويؤيد هذا القول قراءة عبدالله بن مسعود (تساءلون به وبالأرحام)[1].

ثم انتقل إلى استعراض قراءة الجر وتوجيهها والرد على من عابها. يقول في ذلك : «وأما الجر فظاهره أنه معطوف على المضمر المجرور من غير اعادة الجار وعلى هذا فسرها الحسن والنخعي ومجاهد ويؤيده قراءة عبدالله (وبالأرحام) وكانوا يتناشدون بذكر الله والرحم» وبعد توجيه القراءات الواردة في اللفظ السابق وتوجيهها على المعاني المناسبة انتقل إلى الرد على من طعن فيها قائلاً : وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار..

مثل هذا القول غير صحيح بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز في لسان العرب نثرها ونظمها.

ولم يكتف أبو حيان بالرد على الطاعنين بالقراءة بالأسلوب اللين بل استعمل الشدة والعنف في ذلك : «وأما قول ابن عطية فيرد عندى هذه القراءة من المعنى وجهان...» فجسارة قبيحة منه لا تليق بما له ولا بطهارة لسانه إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة : عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت.. وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم».

ثم انتقل إلى ذكر مناقب القارىء حمزة يقول في ذلك : «وحمزة أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمشي وحمدان بن أعين ومحمد بن

---

(١) البحر المحيط ٣/١٥٧.

عبدالرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد الصادق» ثم بين أن حمزة لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل أخذها عن طريق النقل والسماع يقول في ذلك : «ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلّا بأثر. وأما حمزة فكان صالحاً ورعا ثقة في الحديث وهو من الطبقة الثالثة»[١] .

وقد ختم الإمام أبو حيان دفاعه عن تلك القراءات بقوله : ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون من الصحف دون الشيوخ.

وفي قوله تعالى :﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ يقول :«وقرأ ابن عامر نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها فجمهور البصريين يمنعونها ـ متقدموهم ومتأخروهم ـ ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب[٢]

ثم ذكر بعض المفسرين الذين ردوا هذه القراءة وطعنوا فيها منهم ابن عطية الذي قال : إنها قراءة ضعيفة في استعمال العرب متعللا بعدة أمور منها :

١ ـ اضافة الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء.

٢ ـ فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، والفصل بالظروف في مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر كقوله :

(١) المرجع السابق ٣/١٥٩.

(٢) المرجع السابق ٤/٢٢٩.

كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب أو يزيل

فكيف بالمفعول في أفصح كلام، ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش :

فزججته بمزجة زج القلوص أبي مزادة

هذا هو كلام ابن عطية في قراءة ابن عامر، أما أبو حيان فقد تولى الرد على ابن عطية بقوله : «ولا التفات إلى قوله ثم انتقل إلى اعتراض الزمخشري على هذه القراءة بقوله» ولا التفات إلى قول الزمخشري إن الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته[1] .

قال أبو حيان : «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة يوجد نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت» .

نجد الإمام أبا حيان اثناء دفاعه عن القراءة ينحو إلى الى الدفاع عن القاريء ذاكراً ما فيه من عدل وضبط ثم ينتقل إلى الدفاع عن القراءة من حيث أنها جاءت عن رب العزة بالنقل المتواتر عن رسول الله ﷺ فلا مجال للأخذ والرد وإنما التسليم والقبول. ثم ينتقل إلى تقوية القراءة من جهة العربية فيحشد لها الأدلة من أقوال النحاة واللغات التي لها سبيل إلى تلك القراءة، وهناك قوله في هذه القراءة.

قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[2] .

يقول أبو حيان قرأ الجمهور (معايش) وهو القياس لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز وإنما تهمز الزائدة نحو صحائف في صحيفة.

ثم بين الوجه الثاني من قراءة (معايش) وهو بالهمز بدل الياء يقول في

---

(١) المرجع السابق ٤/٢٣٠.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٠.

ذلك : وقرأ الاعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجه عن نافع وابن عامر في رواية (معائش) بالهمز وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله ثم ذكر المخالفين منهم الزجاج القائل أن جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة[١] . ويرد أبو حيان على ذلك بعدة أدلة منها : أن العرب تهمز مثل تلك الأسماء وشبهه.

ثم إن هذه القراءة نقلت عن ثقات كابن عامر وهو عربي صراح وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، وقرأ بها الأعرج وهو من كبار التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا ثم يقول ولسنا متعبدين بأقوالهم[٢] .

وقد تعرض المازني للقراءة بقوله : «أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية وكلام العرب الفصيح في نحو هذا» رد عليه الإمام أبو حيان.

وأما قول المازني أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن علي والأعمش، وقوله أن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة المتواترة عن العرب الفصحاء وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك[٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[٤].

يقول قرأ أبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب

(١) البحر المحيط ٤/٢٧١ .
(٢) المرجع السابق.
(٣) البحر المحيط ٢٧٢ .
(٤) سورة طه آية ٦٣.

وخلف في اختياره وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الاصبهاني وابن جرير وابن جبير الانطاكي والأخوان والصاحبان من السبعة : بتشديد نون هذان بألف ونون خفيفة لساحران ثم ذكر اختلاف العلماء في توجيه وتخريج هذه القراءة، يقول في ذلك: قال القدماء من النحاة: إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير «انه هذان لساحران» وخبر إن الجملة من قوله «هذان لساحران» واللام في (لساحران) داخلة على خبر المتبدأ، وضعف هذا القول : بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلّا في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ، قال الزجاج «إن اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير» لهما ساحران ودخلت على المبتدأ المحذوف، وتخريج آخر لها أن بمعنى نعم وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه وهذان لساحران مبتدأ وخبر واللام في لساحران على ذينك التقديرين في هذا التخريج .

ويرى الإمام أبو حيان أن أصح وجه تحمل عليه القراءة هو أن هذه القراءة جاءت على لغة بعض العرب من اجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغة لكنانه ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية، حكاه الكسائي، لبني العنبر، وبني الهجيم ومراد وعذره[1] .

ومن العجب أن تكون هذه لغة لعديد من القبائل التي ذكرت ثم يأتي النحاة ومن جرى على طريقتهم في تخريج تلك القراءة الثابتة عن رب العزة، والأولى والصواب أن الواجب أن تؤخذ هكذا كما أثرت ورويت ولا حاجة لتلك التأويلات التي تجعل الإنسان في حيرة يتشتت فيها فكره هنا وهناك لكثرة التناقضات واختلاف الآراء، لم لا نريح أنفسنا ونقول أنها لغة واللغة ظاهرة اجتماعية لا تخضع لمقاييس نحوية، بل لم لا نقول أنها لغة القرآن نقلت إلينا بالتواتر عن رسول الله ﷺ فهل لنا الخيرة في أنفسنا بعد ثبوت أمر الله في ذلك[2] .

---

(١) البحر المحيط مجلد ٦/٢٥٥ .

(٢) والكلام للدكتور عبدالمتعال في القراءات القرآنية في الدراسات النحوية .

## موقفه من الترجيح بين القراءات :

ومن مواقفه التي يرفض فيها المفاضلة والترجيح بين قراءتين متواترتين في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾[١] .

تواتر عند أبي عمرو (وعدنا) بغير ألف، وقرأ الباقون (واعدنا) بالألف. يقول عند تفسير هذه الآية : قرأ الجمهور (واعدنا) وقرأ أبو عمرو (وعدنا) بغير ألف هنا وفي الأعراف، ويحتمل واعدنا أن يكون بمعنى وعدنا ويكون صادر من واحد ويحتمل أن يكون من إثنين على أصل المفاعله، فيكون الله قد وعد موسى الوحي، ويكون موسى وعد الله المجيء للميقات، أو يكون الوعد من الله وقبوله كان من موسى، وقبول الوعد يشبه الوعد، قال القفال : ولا يبعد أن يكون الآدمي يعد الله بمعنى يعاهده، وقيل : وعد إذا كان من غير طلب وواعد إذا كان من طلب.

ثم يقول : «وقد رجح أبو عبيد قراءة من قرأ (وعدنا) بغير ألف وأنكر قراءة من قرأ (واعدنا) بالألف ووافقه على معنى ما قال أبو حاتم ومكي . وقال ابو عبيد : المواعدة لا تكون إلا من البشر، وقال أبو حاتم : أكثر ما تكون المواعده من المخلوقين المتكافئين كل منهما يعد صاحبه. وقد مر تخريج واعد على تلك الوجوه السابقة ولا وجه لترجيح احدى القراءتين على الأخرى لأن كلاً منهما متواترة فهما في الصحة على حد سواء[٢] .

هذا هو مبدأ أبي حيان في القراءات المتواترة وهو أنه لا ينبغي التفاضل والترجيح فيما بينها ما دامت كلها وحياً من عند الله تعالى، وثابتة عن رسول الله ﷺ.

وخلاصة القول : أن أبا حيان هو من خير المدافعين عن القراءات ولم نجد لدفاعه مثيلاً عند جمهور المدافعين، وإن علمه الغزير بعلم القراءات وبعلم اللغة قد مكنه من الدفاع بل الهجوم على الطاعنين مبيناً عوار قولهم بالحجة والدليل جزاه الله خيراً.

(١) سورة البقرة، آية ٥١.
(٢) البحر المحيط مجلد ١ ص ١٩٥.

# الخاتمة وأهم النتائج

- إن موضوع القراءات ما زال يحتاج إلى عناية واهتمام في نواح أخرى مثل علاقة الرسم القرآني بالقراءات، دراسة قواعد اللغة على ضوء القراءات القرآنية، تحرير القراءات المتواترة والشاذة، الاختلافات العقدية والفقهية وعلاقة ذلك بالقراءات وغيرها من الأبحاث.
- إن الاختلاف في تعريف القراءات كان مدخلاً لأولئك المستشرقين في الطعن بالدين، فقد عزت بعض التعريفات لموضوع القراءات بأنها مذهب يذهب إليه القاريء، فقد أوحى هذا أن مصدر القراءة هو القارىء وليس وحي السماء.

وقد أسهم نقد الطاعنين من المفسرين في القراءات في تطاول المستشرقين على القراءات، فقد رمى الطاعنون القراء بأنهم قرأوا قراءات من عند أنفسهم بل زادوا حرفا وكتبوه في المصحف، بل يصفون القراء السبعة مثل أبن عامر بأنه لحن، كما وصفوا نافعاً بأنه لا يدري ما العربية ولا كلام العرب الفصيح بل اتهموه بأنه قد زادها الكاتب حرفا من عند نفسه أليست هذه الأقوال هي مثل قول جولد زيهر «إن كل امريء يستطيع وضع النص أو قراءته على وجه يؤيد بدعته ونحلته»؟.

- ان الركن الوحيد الذي لا ثاني له هو تواتر السند فلا يكون ما تواتر سنده مخالفاً رسماً ولا مخالفاً لغة إذ القراءة حجة على اللغة وليست اللغة مقياساً لصحة القراءة القرآنية.
- بدأت بذكر الطاعنين في القراءات ثم المرجحين ثم المدافعين، وهو ترتيب منطقي فالمدافع عن القراءات يرد على الطاعنين كما يرد على المرجحين بين القراءات.

فإذا تواترت القراءتان فليست إحداهما أولى بالصحة من الأخرى، وكما قيل كلاهما عندنا في الصحة مخرج فلا وجه لقول قائل أيهما أولى بالصحة.

وعلاوة على ردهم على المرجحين فقد ردوا ما هو أعظم بلاء ألا وهو الطعن في القراءات. وعلى هذا فلا يتصور ذكر المدافعين إلا بعد أهل الترجيح والطعن، لذا بدأنا بما يترتب عليه وجود الأخر فلولا الطاعن ما عرف المدافع.

وعلى العموم فهناك تداخل بين الطاعنين والمرجحين والمدافعين فليس الطاعن بالقراءة يطعن في كل قراءة بل قد يكون مرجحاً أو مساوياً. كما أن المرجح ليس بمرجح دوماً بل قد يكون مدافعاً فليس بمرجح فضلاً أن يطعن بالقراءة.

وما من شك أن الدفاع عن القراءات هو الموقف الأمثل بل الصحيح الذي لا يصح سواه. فالقراءات كلها سواء وكلها صحيح أو كما يقولون قراءتان حسنتان، أما الترجيح فيعود ترجيح كل واحد إلى ما يتراءى له من وجوه المعاني، لذا نجد مفسراً يرجح قراءة والآخر يرجح سواها.

وما ذلك إلا لأن كل واحد منهما قد ظهر له من المعاني ما لم يظهر للأخر.

فالناظر إلى القراءات القرآنية تتراءى له معان كثيرة ومختلفة كما تتراءى للناظر إلى قطعة من الماس ألوان مختلفة ومتعددة بتعدد ما فيها من زوايا وأضلاع، ومختلفة باختلاف ما يكون عليه الناظر وما عليه قطعة الماس من الأوضاع، هكذا بدت هذه النظرة في القراءات حين نرى مفسراً يرجح وجهاً واصفاً أياه بأنه الأفضل ويرجح آخر عكس ما رجح ولكن الحقيقة واحدة والقراءتان فيهما من الحسن ما فيهما.

والله أعلم وهو الهادي إلى سواء السبيل.

# المصادر والمراجع

**أولاً : كتب التفسير :**

١ ـ أحكام القرآن : لأبي بكر محمد بن عبدالله الأندلسي المعروف بابن العربي، ط/دار احياء الكتب العربية ـ القاهرة.

٢ ـ أحكام القرآن : أبو بكر أحمد بن علي الرازي، دار الكتاب/ بيروت.

٣ ـ أضواء البيان في ايضاح القرآن، محمد الأمين الشنقيطي ط /المدني سنة ١٩٦٤م،القاهرة.

٤ ـ البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان، الناشر مكتبة النصر الحديثة ـ الرياض.

٥ ـ تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي، دار المعرفة للصناعة ـ بيروت.

٦ ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن، أبو جعفر بن جرير الطبري، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف بمصر.

٧ ـ الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ط/دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٨ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور، السيوطي، ط/ مؤسسة طهران.

٩ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، شهاب الدين أبو الفضل محمود الألوسي البغدادي. ط/ المنيرة بالقاهرة.

١٠ ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري بهامش الطبري.

١١ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري وهو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط/ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.

١٢ ـ مفاتيح الغيب ـ التفسير الكبير: للإمام الرازي، دار الكتب العلمية طهران.

**ثانياً ؛ كتب علوم القرآن :**

١٣ ـ البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، ط/ دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١٤ ـ الاتقان في علوم القرآن ـ جلال الدين السيوطي.

١٥ ـ علوم القرآن ـ للدكتور عدنان زرزور، ط/ المكتب الإسلامي.

١٦ ـ مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني.

**ثالثاً : كتب القراءات :**

١٧ ـ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي البناء، ط /عبدالحميد أحمد حنفي.

١٨ ـ أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، تأليف الدكتور سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية/ الكويت.

١٩ ـ أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبدالعال سالم أكرم.

٢٠ ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ويليه كتاب القراءات الشاذة تأليف عبدالفتاح القاضي ـ الناشر دار الكتاب العربي.

٢١ ـ تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشر، للإمام محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، تحقيق محمد الصادق قمحاوي وعبدالفتاح القاضي.

٢٢ ـ التيسير في القراءات السبع : أبو عمر عثمان بن سعيد الداني، استانبول، مطبعة الأدلة، سنة ١٩٣٠م.

٢٣ ـ حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المعروف بأبي زرعه، تحقيق العلامة سعيد الأفغاني، ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٢٤ ـ الحجة في القراءات السبع للفارسي/ تحقيق علي النجدي، ود. النجار وشلبي، دفاع عن القراءات في مواجهة الطبري، د. لبيب سعيد، طبع السعودية، ط/ دار الكتاب العربي.

٢٥ ـ رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، د. عبدالفتاح اسماعيل شلبي، ط/ مكتبة نهضة مصر، سنة ١٨٣٠.

٢٦ ـ كتاب السبعة في القراءات : لابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي/ تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة.

٢٧ ـ شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ط/ مصطفى الحلبي، القاهرة.

٢٨ ـ القراءات القرآنية، تأليف عبدالهادي الفضلي ـ كلية الآداب ـ جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

٢٩ ـ المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة.

٣٠ ـ النشر في القراءات العشر. الحافظ أبي الخير الشهير بابن الجزري.

٣١ ـ ومن كتب المستشرقين مذاهب التفسير لجولد زيهر، ترجمة عبدالحليم النجار، ط/ السنة المحمدية.

**رابعاً : الحديث وعلومه : (كتب السنة الستة) :**

٣٢ ـ صحيح البخاري .
٣٣ ـ صحيح مسلم .
٣٤ ـ سنن أبي داود.
٣٥ ـ سنن المصطفى لابن ماجه .
٣٦ ـ سنن جامع الترمذي .
٣٧ ـ سنن النسائي .
٣٨ ـ نيل الأوطار للشوكاني .

**خامساً : كتب التراجم :**

٣٩ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ، يوسف بن عبدالبر القرطبي ، ط / دار الشعب ، القاهرة .

٤٠ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب للجزري ، ط /السعادة ـ والنسخة مصورة من دار الصادر ـ بيروت .

٤١ ـ الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، ط / دار السعادة .

**سادساً : كتب في اللغة ؛**

٤٢ ـ تهذيب اللغة الأزهري ، ط / عيسى الحلبي .
٤٣ ـ القاموس المحيط للفيروز أبادي ، ط /مصطفى الحلبي .
٤٤ ـ لسان العرب لابن منظور الانصاري ، ط / القاهرة سنة ١٣٠٠ هـ .